محضر الجلسة رقم 738

التاريخ: الثلاثاء 08 محرم 1432 هـ (14 دجنبر 2010 م)
الرئاسة: المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.
التوقيت: ساعتان وثلاث وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة السابعة والدقيقة السابعة عشر بعد الزوال.
جدول الأعمال: المناقشة العامة لمشروع قانون المالية رقم 43.10 للسنة المالية 2011.

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الوزير الأول المحترم،
السيد وزير الدولة،
السادة الوزراء،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

طبقا لأحكام الدستور والقانون التنظيمي للمالية والنظام الداخلي للمجلس، يخصص المجلس هذه الجلسة للمناقشة العامة لمشروع قانون المالية رقم 43.10 للسنة المالية 2011.

وفي البداية أعطي الكلمة للسيد مقرر لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية لتقديم تقريره أمامكم، والمدة المتاحة هي 15 دقيقة، تفضل السي عثمون.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمون، مقرر لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية بمناسبة دراستها لمشروع قانون المالية رقم 43.10 للسنة المالية 2011 كما وافق عليه مجلس النواب.

وأود في مستهل هذا التقرير أن أتوجه بالشكر الجزيل للسيد صلاح الدين مزوار وزير الاقتصاد والمالية على المبادرة الإيجابية التي اتخذها في إطار دعم أواصر التعاون والتواصل المتبادل مع لجنتنا الموقرة في يوليوز 2010، والمتمثلة في إلقاء العرض التقديمي حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2010 خلال الست أشهر الأولى، وآفاق وتطور الإطار الماكرو اقتصادي لسنة 2011، والذي مكن السادة المستشارين من بسط مجموعة من الملاحظات والاقتراحات التي أغنت لا محال مضامين مشروع القانون المالي، وذلك بالنظر لما تكتسيه مناقشة مشاريع قوانين المالية أمام مجلسنا الموقر من طابع متميز اعتبارا لتركيبته التي تضم ممثلين عن الجماعات المحلية ومنتخبين عن الغرف المهنية وممثلي المأجورين لهم خبرة ودراية بالمجالات السوسيو اقتصادية.

كما أهنئه بمناسبة اختياره كأحسن وزير بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) من طرف البنك الدولي.

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بتاريخ 16 نونبر 2010، قام السيد وزير الاقتصاد والمالية مشكورا بإلقاء عرضه أمام اللجنة، استعرض من خلاله السياقات الداخلية والخارجية لإعداد مشروع قانون المالية برسم سنة 2011، مستحضرا مختلف المضامين التي جاء بها، فضلا عن إرفاقه بمجموعة من التقارير التي تتضمن معطيات وبيانات وإحصائيات في المجالات الاقتصادية والمالية والمؤسسات العمومية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية، فضلا عن الإيضاحات والشروحات التي تقدم بها ردا على تساؤلات وملاحظات السادة المستشارين.

وبنفس المناسبة، أتوجه بالشكر للسيد رئيس اللجنة والسادة أعضاء مكتب اللجنة وكافة السادة المستشارين الذين حرصوا على مواكبة اجتماعات اللجنة التي استمرت إلى ساعات متأخرة من الليل، لما تمخض عنها من نقاش مستفيض وأراء بناءة، لامست عن قرب جملة من التدابير الحكومية الواردة في هذا المشروع.

كما أتوجه بالشكر إلى كافة أطر وزارة الاقتصاد والمالية وأطر مجلس المستشارين على المجهودات التي يبذلونها لتحسين ظروف تحضير ودراسة مشروع قانون المالية.

وبالرجوع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية المشتمل على معطيات دقيقة، والذي استوحى مضامينه من التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وعلى الأخص خطابي جلالته بمناسبة عيد العرش المجيد وبمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية، ومن التصريح الحكومي الذي قدمه الوزير الأول المحترم أمام البرلمان، كما أنه يأتي لتحصين المكتسبات التي حققها الشعب المغربي تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك وعلى رأسها المبادرة الشجاعة للحكم الذاتي في أقاليمنا الجنوبية، مما سيمكن من توسيع التدبير الديمقراطي الجهوي.

ومن جهة أخرى، أبرز السيد الوزير أن إعداد هذا المشروع قانون المالية تم في سياق دولي، لازالت تطبعه العديد من الصعوبات بسبب عدم

استقرار الاقتصاد العالمي إن على مستوى المديونية والمالية العمومية أو على مستوى القطاع المالي وتزايد تقلبات الأسعار، وهو ما يفرض بالإضافة إلى الحذر والتتبع اللصيق لمستجدات الظرفية التمسك بروح المبادرة من أجل الاستفادة من الهوامش التي تتيحها التحولات الجديدة قصد ضمان موقع جديد لبلادنا ضمن الخارطة الاقتصادية العالمية، وذلك عبر مواصلة المجهودات الاستثمارية لدعم النمو في الأوراش الكبرى والإصلاحات المهيكلة والاستراتيجيات القطاعية والنهوض بالقطاعات الاجتماعية وتنمية النسيج الاقتصادي والمحافظة على صحة التوازنات المالية والماكرو اقتصادية باعتبارها الشروط الأولية لدعم التشغيل وصيانة القدرة الشرائية للمواطنين.

هذا، وبعد تطرقه لمختلف المستجدات المتصلة بتحسين مناخ الأعمال والتدابير الجبائية التحفيزية، أكد السيد الوزير عزم الحكومة على خفض تكاليف الإدارة والمنشآت العمومية والاقتصار على إحداث مناصب مالية في حدود الاحتياجات الملحة، والتي بلغت 18.802 منصبا، وتوجيه الجهود نحو الاستثمار بدرجة أولى باعتباره الضمانة الأولى لتحقيق النمو الذي سيؤهل بلادنا للوفاء بالالتزامات الاجتماعية، والذي سيبلغ 167,3 مليار درهم في إطار توقعات ابنى عليها هذا المشروع بتحقيق نسبة نمو يعادل 5% و2% كمعدل للتضخم و75 دولارا للبرميل (متوسط سعر البترول)، فيما ستتراجع نسبة عجز الميزانية المتوقعة إلى 3,5%.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت مناقشة مضامين مشروع القانون المالي رقم 43.10 للسنة المالية 2011، وكذا المرجعيات والفرضيات التي بني عليها، فرصة للسادة المستشارين لتقديم مجموعة من الملاحظات والانتقادات والاقتراحات والاستفسارات حول المقتضيات التي جاء بها مشروع قانون المالية وتداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية، حيث شددت بعض المداخلات على أهمية اللحظة باعتبارها مناسبة لمساءلة الحكومة تقييما وتشريحا لسياستها العمومية ومدى تنفيذها للالتزامات التي قطعتها على نفسها خلال مناسبة تقديم التصريح الحكومي وكذلك الالتزامات التي تضمنها القانون المالي لسنة 2010.

وفي هذا الصدد، تم التوقف على بطء وضعف أداء الحكومة في العديد من المجالات التي تتطلب وتيرة أفضل وأسرع، نوردها مختصرة في هذا التقديم، فيما ستجدونها مفصلة في الإطار المتعلق بالمناقشة العامة ومناقشة المواد.

وهكذا، استحضر السادة المستشارون مختلف السياقات التي تم من خلالها إعداد مشروع قانون المالية 2011، سواء منها السياق الداخلي المتمثل في مستجدات ملف وحدتنا الترابية، والنجاح المتواصل للمبادرات المغربية الهادفة إلى إقامة حكم ذاتي بأقاليمنا الصحراوية في إطار الجهوية الموسعة تحت السيادة الوطنية، كما أدانوا ما وقع في أحداث العيون من أعمال إجرامية تعكس المناورات الدنيئة التي تقوم بها الجزائر والبوليساريو، وترحموا على أرواح شهداء الواجب الوطني وعبروا عن تعازيهم الحارة والصادقة لأسر الشهداء، كما استنكروا ممارسات بعض وسائل الإعلام الاسبانية وموقف الحزب الشعبي الإسباني ضد وحدتنا الترابية.

وقد أكد المتدخلون أن هذه الأحداث لن تزيد المغاربة إلا عزيمة للمضي قدما في تقوية الجبهة الداخلية تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وهو ما ظهر بشكل جلي خلال المسيرة التاريخية التي تم تنظيمها في مدينة الدار البيضاء، والتي شاركت فيها كل مكونات الشعب المغربي، لتبلغ للعالم رسالة مفادها أن الشعب المغربي بكل أطيافه موحد إزاء قضيته الوطنية وسيضحي بالغالي والنفيس للدفاع عنها.

وفي هذا السياق، توقف السادة المستشارون على محدودية العمل الدبلوماسي الرسمي وطالبوا بتفعيل وتقوية الدبلوماسية الموازية لخدمة القضية الوطنية، في إطار إستراتيجية دبلوماسية متكاملة ومنسجمة.

كما ثمنوا التزام السيد الوزير بعرض مشروع تعديل القانون التنظيمي للمالية كأحد الأولويات المتضمنة في التصريح الحكومي، وطالبوا بضرورة التسريع بإخراج القانون التنظيمي للمالية، وذلك حتى يتم التمكن من إعادة النظر في تركيبة الميزانية وفلسفتها وتعزيز الدور الرقابي للبرلمان والمجلس الأعلى للحسابات وخلق آليات لتتبع التنفيذ، والتحول من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج والنتائج.

كما استحضروا السياق الدولي الذي تم فيه إعداد هذا المشروع، والذي يأتي في ظرفية عالمية متأزمة وفي مناخ اقتصادي غير سليم، مطبوع بالانعكاسات السلبية للأزمة العالمية المتواصلة على الاقتصاد الوطني، وهو ما عكسه تقهقر القدرة الشرائية للمواطنين والارتفاع غير المسبوق في أثمان المواد الغذائية.

وفي هذا الإطار، تم التساؤل حول المجهودات المبذولة من طرف الحكومة للتخفيف من حجم تداعيات الأزمة العالمية على الاقتصاد الوطني ودور الاستثمار العمومي في تسريع وتيرة إنجاز الأوراش الكبرى، ودعم الاستهلاك الداخلي كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني، فضلا عن دعم القطاعات التصديرية المتضررة من آثار هذه الأزمة.

وبخصوص فرضيات مشروع قانون المالية، طرحت إشكالية اختلاف وتعدد مصادر الأرقام الصادرة بشأن مستوى معدل النمو بين توقعات وزارة الاقتصاد والمالية وتوقعات المندوبية السامية للتخطيط والمستوى الحقيقي لعجز الميزانية، مطالبين بالتأمين على مخاطر ارتفاع سعر البترول فوق السقف المتوقع.

أما فيما يتعلق بالمحور المالي، فقد تم التأكيد على أن الميزانية العامة للدولة حافظت على بنيتها التقليدية دون أي تغيير، وذلك بطغيان ميزانية التسيير

على ميزانية الاستثمار، مع التركيز على هاجس التوازنات الماكرو اقتصادية، منوهين بمشروع القطب المالي للدار البيضاء، الذي يروم إلى إعطاء دفعة إضافية فيما يخص تعبئة جزء من الادخار العالمي وتمويل أنشطة اقتصادية، سيما تلك المرتبطة بالتصدير.

كما تمت الإشارة إلى أن المجهود المبذول للاقتراض الأخير من السوق المالية الدولية، يجب ألا يحجب عنا وجود موارد مالية خارجية رهن إشارة المغرب، وهي مجمدة بسبب ضعف الإنجازات إضافة إلى المساعدات والهبات المالية التي تتلقاها بلادنا في إطار الدعم الدولي، وفي هذا السياق تم تقديم مجموعة من المقترحات، منها:

- إعادة النظر في الطابع غير العادي لمنحى معدل الفائدة بالمغرب؛
- ضرورة العمل على تقوية الادخار العمومي؛
- تشجيع المغاربة المقيمين بالخارج على تعبئة ادخاراتهم داخل أرض الوطن بدل توظيفها في الخارج.

وفي إطار محور السياسة الجبائية والإصلاح الضريبي، عكست التدخلات الاتفاق على أن النظام الضريبي المغربي يعاني من بعض الإكراهات التي تحد من قابلية بلادنا لاستقطاب الاستثمارات.

كما سجل بارتياح عدم لجوء الحكومة خلال مشروع قانون المالية 2011 إلى الرفع من الضريبة على القيمة المضافة، وعلى إعداد مشروع ميثاق الملزم في مجال المراقبة الضريبية.

وهكذا، تمت الإشارة إلى أن تحسين محيط الأعمال يعد شرطا...

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة الآن لأول فريق، السيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي السادة المستشارون المحترمون،

يسعدني باسم الفريق الذي أتشرف برئاسته أن أتقدم أمامكم قصد المشاركة في مناقشة مشروع القانون المالي.

وقبل كل شيء، ولأن عددا من السادة الوزراء - فيما بدا لنا - لم يستوعبوا جيدا المحددات والمنطلقات التي حكمت وتحكم أداء فريقنا داخل هذه المؤسسة، فإنني أجد أن من المفيد أن أوضح - بادئ ذي بدء- طبيعة مشاركتنا في هذه المناقشة.

إننا ومن موقع المعارضة الذي اضطررنا للتموقع فيه للأسباب التي شرحناها في مناسبات مختلفة، يهمنا أن نوضح للحكومة بأننا لا ننطلق في مناقشتنا هذه من رغبة في ربح سياسي ضيق ولا نهدف إلى التسبب في إحراج مجاني لا يدوم أثره إلا بقدر ما تدوم جلستنا هذه، إننا ننطلق - أولا وأخيرا - من حاجة بلادنا، أكثر من أي وقت مضى، إلى نقاش هادئ رصين كلما تعلق الأمر بقضاياها الكبرى، نقاش يساعدنا جميعا، أغلبية ومعارضة، على إيجاد الحلول وتجاوز المثبطات وكسب الرهانات المصيرية التي لا تواجهنا نحن فقط، بل وستترتب عن معالجتنا إياها نتائج ستنسحب حتما على من يأتي بعدنا من أبنائنا.

بعيدا، إذن، عن أن نتوخى من مشاركتنا في هذا النقاش إلهاب المشاعر أو تسخين الجو أو تحقيق الانتصارات الصغيرة الضيقة أو خوض المعارك الدونكشوتية. فنحن اخترنا المعارضة، وقد نختار غيرها، لا ضد أحد ولكن أساسا من أجل بلادنا ومصلحة أبنائها. ولذلك أود أن أطمئن الجميع أننا لن نكون شعبويين أو مزايدين، لن نكون مضخمين للنوافل، حاملين للمعاول، بل مسؤولين فيما نقوله، بنائين فيما نفعله.

لقد حرصت على التذكير بهذه الضوابط والقيم المحددة لهويتنا كحزب معارض وكوافد مجدد من أجل أن أضع مسافة مع معارضة أخرى، اعتادت بعض مكونات الحكومة على مغازلتها لاعتبارات سياسوية وانتهازية، مسافة هي بحجم المسافة القائمة بين مشروعين مجتمعيين مختلفين بل ومتناقضين: مشروع ديمقراطي يتخذ من الحداثة أفقا، جئنا كحزب من أجل المساهمة إلى جانب من نتقاسم معهم نفس القواسم المشتركة ونفس القيم من أجل دعمه وإثرائه وإغنائه، ومشروع آخر يتعامل مع الديمقراطية بمنطق ميكيافيلي ويمارس معارضة شعبوية من خلال ترويج خطاب أخلاقوي زائف، خطاب يركز على دغدغة المشاعر الدينية للمغاربة لتحقيق أهداف وغايات سياسوية ضيقة. خطاب لا يجد من حجية في العمل السياسي عدا محاولة السطو البين على المقدس المشترك للمغاربة المتمثل في دينهم السمح الذي عاشوا على هديه منذ قرون ولم يكونوا في حاجة - والحالة هذه - إلى "حزب" يدلهم على المحجة التي عاش عليها آباؤهم وأجدادهم منذ أجيال وأجيال، محجة لم يزدها الزمن إلا رسوخا وقوة.

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

إننا ندرك أن مناقشة مشروع القانون المالي هو مناسبة حقيقية لطرح التساؤلات الكبرى التي تؤرق كل مواطن غيور وكل من يحمل على عاتقه قسطا من المسؤولية، كيفما كان نوعها وحجمها. فنحن كما تعلمون، لسنا هنا تشريفا أبدا، بل تكليفا بكل ما يعنيه ذلك من واجب تقديم الحساب، المعنوي والأخلاقي، قبل السياسي.

ومن هذا المنطلق، فقد كان الدافع في كل المساهمات الجادة التي قدمها فريقنا في إطار مناقشة مشروع القانون المالي وفي سياق مناقشة الميزانيات القطاعية المرتبطة به، مثلما كان دافعنا أيضا عند مطالبتنا للسيد الوزير الأول المحترم بتقديم خطاب لحصيلة نصف ولاية الحكومة، كان دافعنا هو التشديد على أهمية وقيمة النقاش العمومي، هو التشديد على مركزية قيم

المساءلة والمحاسبة وتقييم أداء السياسات العمومية المتبعة، وإتاحة الفرصة للبرلمانيين، ومن خلالهم للرأي العام الوطني للتداول في القضايا التي تهم تدبير الشأن العام.

كما أن الإلحاح منا على المناقشة الجادة للقانون المالي في مختلف أطواره، كان لتذكير الحكومة بوجود مؤسسة دستورية اسمها البرلمان، التي منحت شهادة ميلاد للحكومة بعد تعيينها من قبل جلالة الملك، للتوقف بشكل واضح عند مستوى تنفيذ الالتزامات التي بمقتضاها منح البرلمان ثقته لهذه الحكومة، التي بقي في ولايتها عام أو يزيد قليلا.

وإذا كان السيد الوزير الأول المحترم قد ذكرنا بمناسبة تقديم تصريح منتصف الولاية، ومن هذا المنبر بالذات، بإجماعية التصويت على دستور1996، فإننا نذكره ونذكر الحكومة بكون ذات المراجعة نفسها كان عنوانها البارز أيضا، انتقال بلادنا من نظام الأحادية إلى الثنائية المجلسية، ومع كامل الأسف، لازلنا نرى الحكومة تتعامل بقدر كبير من الاستخفاف واللامبالاة مع هذه المؤسسة ذات التمثيلية السوسيو مهنية، حيث لم تمنح في أية مناسبة وبعد قرابة 13 سنة من تأسيس هذه الغرفة فرصة القراءة الأولى لمشروع قانون المالية، ولا توزيعا متكافئا في إحالة مشاريع النصوص، بل إن الحكومة تنظر بكثير من الريبة – فيما يبدو لنا - إلى بعض أدوات رقابتها للعمل الحكومي، خصوصا تلك المضمنة في النظام الداخلي لمجلسنا، وعلى رأسها تقنية "الإحاطة" التي يبدو أنها أزعجت الحكومة كثيرا، لا لشيء إلا لأن فريقنا امتلك جرأة إثارة القضايا الحقيقية وبلغة لا خضب فيها، القضايا الحقيقية التي تشغل بال الرأي العام الوطني وجرأة التنبيه للكثير من الفضائح المستشرية في عدد من الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية.

وفي هذا الإطار، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعلن أننا غير مستعدين أبدا للتفريط في أي مكتسبات هذا المجلس، ونهيب بالحكومة ألا يسكنها منطق صياغة القوانين على مقاسها، فالبرلمان ليس بحاجة فقط إلى الإبقاء على تقنية الإحاطة، بل إلى مزيد من الأدوات الرقابية الأخرى من قبيل الاستجواب وغيرها من الآليات التي تحفل بها الدساتير المقارنة.

كما أننا - في واقع الأمر- نجد صعوبة كبيرة في عدم التعبير عن انزعاجنا من هذا الضغط الرهيب التي تمارسه الحكومة علينا من أجل تمرير مشاريعها ومن أجل تمرير القانون المالي بالذات، غير مكترثة في ذلك لحاجتنا الملحة كبرلمانيين إلى المناقشة المعمقة والمساءلة النقدية البناءة لنمط تدبيرها للشأن العام.

أيضا - وكي نكون صرحاء معكم - نجد صعوبة كبيرة في عدم التعبير عن استهجاننا وعن احتجاجنا الصارم على الكيفية التي تعامل بها بعض الوزراء مع النقد البناء الذي يمارسه فريقنا وضيق صدر بعضهم، كما هو الحال على سبيل المثال فقط مع السيدة وزيرة الصحة التي حاولت – عبثا- تكميم أفواه المعارضة من خلال لجوئها المتكرر أثناء مناقشة مشروع ميزانية وزارة الصحة- إلى المقاطعة المسترسلة لفريقنا وبشكل هستيري ينم عن جهل فاضح لأبسط مبادئ ومقومات الحوار الديمقراطي.

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء المحترمون،

زملائي السيدات والسادة المستشارون،

يتم تقديم مشروع القانون المالي في سياق سياسي موسوم بتراجع واضح في شرعية وشعبية الحكومة الحالية، وغياب الانسجام بين مكوناتها وتبرم فرق برلمانية من أداء وزراء يتقاسمون معهم اللون الحزبي، ولعل ما حدث بالأمس بمناسبة مناقشة الميزانية المرتبطة بقطاع النقل والتجهيز خير دليل على ذلك، حيث وبعد ساعات ممتدة من الاجتماعات ومناقشة الميزانيات المرتبطة بلجنة الشؤون المالية وفي حوالي الساعة الثالثة والنصف ليلا، وبينما كنا نهم بالتصويت على الميزانية، فوجئنا بغياب يكاد يكون مطلقا لمن يفترض أنهم داعمون ومساندون للحكومة، وكانت النتيجة هي أن سقطت الميزانية المرتبطة بقطاع التجهيز والنقل في إطار لجنة المالية، وقد فوجئنا، وهذا هو سبب تأخرنا - عذرا - عن الالتحاق بهذه الجلسة قبل قليل بدعوة غريبة عجيبة من فرق مساندة للحكومة، مفادها أننا مطالبون بإعادة التصويت على هذه الميزانية، وهذا شيء غريب وعجيب، ينم عن فهم نستحيي من الخوض فيه لفضائل الديمقراطية، وهذا شيء نأسف أن يسجل في تاريخ مجلس المستشارين، لأن اللي كعرفوه مين تصوت اللجنة صوتت، وقد حدث التصويت في إطار احترام تام للتوافق الذي تم بناؤه على مستوى هذه اللجنة.

يتم كذلك مناقشة هذه الميزانية من القانون المالي في أعقاب تقديم حصيلة نصف الولاية، والتي كانت بالمناسبة عبارة عن خطاب للتسويف والهروب للأمام، عوض التعاطي مع الأسباب الحقيقية التي كانت وراء ضعف الحصيلة الحكومية قياسا بالالتزامات التي قطعتها على نفسها، خصوصا في قطاعات ومجالات تنفلت من التذرع بلازمة ضعف أو غياب الإمكانات المادية، من قبيل مجال الحكامة المؤسساتية والتخليق والمحاربة الفعلية للرشوة والبيروقراطية المعطلة للاستثمار المنتج.

فعلى بعد سنة من انتهاء الزمن الدستوري لولاية الحكومة الحالية، لم تتضح لنا بمناسبة مناقشة القانون المالي بعد معالم تطبيقها للبرنامج الذي بمقتضاه نالت ثقة المؤسسة التشريعية، ولم تستطع الوفاء بالالتزامات الواردة في خطاب تنصيبها، والتي يظهر اليوم أنها كانت مغرقة في التفاؤلية وبعيدة عن التشخيص الواقعي والموضوعي، بالرغم من أن مكوناتها، وإن اختلف اللون السياسي لمؤسسة الوزير الأول، قد دأبت على تدبير الشأن الحكومي منذ لحظة التناوب التوافقي.

وضع عملنا بدون كلل على التنبيه إليه، وبشكل حضاري، وفي احترام لفهمنا وتأويلنا لدور المعارضة السياسية، تقديرا منا لكون المواعيد الكبرى التي تنتظر بلادنا لا تحتمل أية تعثرات جديدة في أداء سياساتنا العمومية،

وعوض أن نواجه بخطاب مقنع، مفعم، ذي حجية، نقلت بعض مكونات الحكومة اختلافها السياسي معنا إلى خارج فضائه الطبيعي المؤسساتي، مستعملة في ذلك أقلاما وأبواقا مأجورة، دأبت واعتادت على استعمال لغة وخطاب ننزه أنفسنا عن الخوض فيه.

وعوض كذلك أن تبادر الحكومة إلى تقديم النقد الذاتي إزاء تلكئها وعجزها عن الوفاء بما التزمت به أمام الشعب المغربي في مستويات متعددة، لاسيما وأن السيد الوزير الأول المحترم قد التزم أمام البرلمان، ومن هذا المنبر، عند تعقيبه على تدخلات الفرق البرلمانية بمناسبة مناقشة تصريح نصف الولاية، التزم بإحالة الملاحظات والانتقادات والاقتراحات التي عبرنا عنها وعبر عنها زملاؤنا في فرق أخرى على السادة الوزراء لتقديم أجوبة واضحة عنها، وهو ما لم نجده في الغالب الأعم، وهو ما يعكس فقر ثقافة المسؤولية وبؤس خطاب الالتزام لدى بعض مكونات الحكومة.

لا يفوتنا، ونحن نناقش توجهات قانون مالية 2011، استحضار الدلالات التي حملتها الأحداث الأخيرة لمدينة العيون بالنسبة لبلادنا وبالنسبة لمستقبلها، وما تحتمه علينا جميعا وعلى الحكومة من واجبات ومسؤوليات.

إن مسؤوليتنا اليوم، أيها السادة، تتضاعف من أجل تحصين نموذجنا المغربي الأصيل المنفتح الذي يبدو أنه يزعج الكثير من جيراننا شرقا وشمالا، نموذجنا الحابل بعوامل النجاح في التصدي لتحديات ترسيخ الاختيار الديمقراطي ومسار التنمية بعزم وثبات، وهو ما يزيد من مسؤولياتنا في اتخاذ القرارات التي ترهن أداء بلادنا في الحاضر والمستقبل، ويستدعي من الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها من خلال الإنصات للمطالب الاجتماعية المشروعة للمواطنين، والعمل على تطهير إدارات الأقاليم الجنوبية من الفاسدين والمفسدين.

إن هذه الأحداث وما يختبئ وراءها من استراتيجيات معادية لبلادنا، وهي إستراتيجيات يبدو من خلال المعطيات التي تراكمت خلال الفترة الأخيرة أنها ذات نفس طويل. وقد أتيحت لنا فرصة مناقشة مضامينها وخلفياتها وأبعادها في سياق مناقشة لا ميزانية وزارة الاتصال ولا في سياق مناقشة ميزانية وزارة الخارجية، ووقفنا وقتئذ عند ما نعتبره تحديات جسيمة، تستوجب من الحكومة أن ترفع من مستوى التعبئة، وتستوجب منها تحديدا أن تعيد النظر في الكثير من المفاصل والجوانب المرتبطة بطريقة تدبيرها لهذه القضية، إن على الواجهة الدبلوماسية أو الإعلامية.

وفي هذا الإطار، فإننا نطالب ونجدد مطالبة الحكومة بإعادة النظر في الكثير من الجوانب المرتبطة بأسلوب وطريقة تعاطيها مع القضية الوطنية، إن على الواجهة الدبلوماسية أو الإعلامية أو الاجتماعية، كما نطالبها بالكف عن التردد في الإسراع بانتهاج حكامة محلية ناجعة، والتصدي للاختلالات التي تطال تدبير الشأن المحلي ببعض الأقاليم الجنوبية.

ونود بهذه المناسبة أن نجدد التنبيه، وقد فعلنا ذلك لما كنا بصدد مناقشة مع السيد الوزير المحترم، وزير الخارجية، إلى خطورة تغليب المعطيات والاعتبارات الحزبية عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع قضيتنا الوطنية الأولى، ونود أن نجدد هذا التنبيه بمناسبة ما يتواتر من أنباء عن الارتباك وعن لجوء بعض الأطراف الحزبية إلى إجهاض محاولات شبابنا الذين يستعدون لمواجهة امتحان عسير في المؤتمر الدولي للشباب في جوهانسبورغ، ونأسف أن الحكومة لم تعبئ ما يكفي من إمكانياتها من أجل تعبئة ما يلزم من الشباب الناضج، المسلح بالوعي بجسامة المسؤولية الملقاة على عاتق بلادنا في هذه المرحلة الدقيقة، ونأسف أن يكون سقف مشاركة بلدنا لم يتجاوز 160 شابا، علما بأن الجزائر هيأت 400 شاب والبوليساريو 400 شاب وإسبانيا 400 شاب ومئات الشباب من أمريكا اللاتينية، ومنهم العشرات أو المئات من جنوب إفريقيا ومن نيجيريا، ونتصور أن شبابنا سيواجه جيشا عرمرما من الشباب من مختلف الجنسيات معادي للمصالح العليا لبلدنا، ونأسف أن تكون الحكومة قد تعاملت بأسلوب متخلف مع هذه المحطة، ونسأل الله أن يخفف من ما قد يتعرض له شبابنا من ضربات موجعة في هذه اللحظة.

السيد الرئيس،

إن الأدوات المالية، التي يقترحها مشروع قانون المالية لسنة 2011، غير متضمنة لأي جديد، قياسا لما قدم لنا في السنوات الثلاث الماضية، بحيث يفتقد المشروع لروح الابتكار والإبداع، عبر الارتهان إلى نماذج وخطاطات يظهر وكأنها ثابتة في التعاطي مع الشأن المالي والاقتصادي لبلادنا، ولا يتم استحضار الملاحظات التي نبديها في كل دورة خريفية بمناسبة مناقشة مشاريع قوانين المالية.

في هذا الصدد، نرى أن من الواجب، السيد وزير المالية المحترم، أن نذكركم، وبكل أسف، بأننا فيما عدا حالات محدودة تلقينا فيها أجوبة مقنعة ومفعمة بالحجة القوية، فإننا وبعد أن فاجأنا السيد الوزير الأول خلال رده على مداخلتنا بمناسبة مناقشة تصريح نصف الولاية بأجوبة ذات طابع عام وعائم، وكثيرا ما جاءت مرتدية لبوس التسويف والهروب إلى الأمام، ها نحن نفاجأ بعد أن أخل السيد الوزير الأول بالتزامه الأخلاقي والسياسي تجاه البرلمان، بأنكم، السيد وزير المالية المحترم، لم تجيبوا في تعقيبكم الشفوي ولا في الجواب المكتوب الذي وافيتمونا به مشكورين عن كل أسئلتنا وملاحظاتنا وانتقاداتنا واقتراحاتنا.

لذا، نعيد تذكيركم، السيد وزير المالية المحترم، أن فريق الأصالة والمعاصرة تقدم أمامكم السنة الماضية، وهذه السنة كذلك إبان المناقشة العامة في إطار اللجنة المختصة بالعديد من التساؤلات والملاحظات والانتقادات والاقتراحات البناءة، من قبيل بطء برامج تحسين مناخ الأعمال، محدودية عصرنة النظام المالي، التطور غير المتوازن لمكونات بنية الناتج الداخلي الخام، بطء التحويل البنيوي للقطاعات المنتجة، ضعف التنسيق بين السياسات الموازناتية والسياسة النقدية، عدم نجاعة المجهود

الاستثماري، فشل سياسة الحكومة في مجال تنمية الصناعات التصديرية، غياب مقاربة شمولية للقطاع غير المهيكل، سوء تخصيص الموارد وضعف مؤشرات الحكامة المؤسساتية، محدودية تدبير الدين العمومي، سوء التوطين المجالي للاستثمارات، إكراهات تعبئة الادخار الوطني، عدم الفصل بين العجز الهيكلي والعجز الظرفي، ترشيد النفقات ومحاربة التبذير، سبل تمنيع الاقتصاد الوطني ومحاربة اقتصاد الريع، التردد في مباشرة إصلاح جبائي شامل هادف إلى توسيع الوعاء وتخفيف الضغط الجبائي وتحقيق عدالة جبائية، ضعف استحضار روح تقرير الخمسينية الداعية إلى إقرار ثقافة وقيم الحكامة المؤسساتية في مختلف دواليب الإدارة ومناحي الحياة العامة، ضعف إعمال خلاصات وتوصيات تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة وغير ذلك من الأسئلة.

كلها أسئلة وقضايا مازالت تؤرقنا وننتظر بشأنها أجوبة لا لف ولا التواء فيها، مما يفرض علينا مجددا إعادة مساءلتكم، كما ساءلنا السيد الوزير الأول، عن مفهوم الزمن لدى هذه الحكومة، وعن تفاعلها الحقيقي مع الأوراش والديناميات الإصلاحية الواعدة التي يطلقها ويقودها صاحب الجلالة بثبات وعزم لا يكل، تلك الأوراش التي لم تتردد الحكومة، كما عاينا ذلك في خطاب السيد الوزير الأول من الاختباء وراءها وتقديمها دون خجل وفي محاولة يائسة للتغطية عن عجزها البين كما لو أنها كانت إنجازا وفتحا مبينا لهذه الحكومة.

إننا أيضا، السيد الوزير المحترم، نجد صعوبة كبيرة في استساغة عدم تقديمكم لأجوبة واضحة فيما يتعلق بعدد من الملاحظات والقضايا التي بادر فريقنا إلى إثارتها، وكنا نتمنى ألا تسلكوا مسلك التسويف الذي سلكه السيد الوزير الأول في التعامل معها، وهذه القضايا كما هي في الترتيب الوارد في جوابكم المكتوب تتعلق ب:

1- العجز في الادخار الوطني؛
2- تعديل القانون التنظيمي للمالية؛
3- إصلاح منظومة التقاعد؛
4- التأمين الذي اقترحه فريقنا لتفادي مخاطر ارتفاع أسعار المواد الأولية الأساسية؛
5- إنشاء قاعة المعاملات المالية والتي أسميناها قاعة السوق (salle de marché)؛
6- الإصلاح الجبائي وإصلاح الضريبة على القيمة المضافة بشكل خاص.

ولأننا نثق في سعة صدركم، السيد وزير المالية المحترم، وفي تمثلكم الواعي لفضائل الحوار الديمقراطي، فإننا لا بد أن نشير أيضا إلى أن عددا من التساؤلات والاقتراحات قدمناها، وقد فضلتم أن تتجاهلوها – ربما بسبب ضغط الوقت - ومن ذلك مثلا ما يتعلق ب:

1- البيان الموحد للقطاع العام؛
2- إصلاح نظام المقاصة؛
3- الإصلاحات المحاسباتية والمحاسبة العامة للدولة؛
4- التدبير المندمج للنفقات؛
5- إطار النفقات على المدى المتوسط؛
6- الخصومات الكامنة والمشروطة؛
7- المدونة المالية والمصرفية؛
8- مدونة الأملاك المخزنية، وغير ذلك...

وهذه قضايا بذلنا مجهودا كبيرا في طرحها وفي تقديم ملاحظات واقتراحات بشأنها، وكنا نود أن تحاججونا وأن تثبتوا على الأقل إما أن تسعوا إلى دحضها أو تأكيد صوابها، ولكن لم نعثر لها على جواب، لا في الجواب الشفوي ولا في الجواب الكتابي الذي قدمتموه.

السيد الوزير المحترم،

لن نعيد في هذه الجلسة على مسامعكم القراءة التي قدمناها لمشروع القانون المالي في إطار لجنة المالية، والتي قدمنا فيها مجمل الملاحظات التي استمعتم إليها، ولكننا سنكتفي هنا بمناقشتكم، في إطار الحوار الديمقراطي، في ضوء الجواب المكتوب الذي وافيتمونا به، في بعض ما نعتبره قضايا جوهرية.

وفي مقدمة هذه القضايا ما يرتبط بنموذج النمو الاقتصادي الذي تعتمده الحكومة، والذي دافعتم عنه بحماس، النموذج المرتكز على العرض وعلاقته الوطيدة بالمقاربة القطاعية.

السيد الوزير المحترم،

لقد أثار حزب الأصالة والمعاصرة بشكل متواصل الانتباه لأهمية نموذج النمو المرتكز على العرض، في الوقت الذي تلحون من خلال ردودكم على نموذج النمو المرتكز على الطلب، ولا تتحدثون على الإنتاج إلا في إطار مقاربة قطاعية لدرجة اعتقدنا معكم فيها بأنكم لا تتوفرون على إستراتيجية نمو اقتصادي واضحة المعالم ومرتكزة على قاعدة العرض.

ومن أجل إغناء النقاش مرة أخرى في هذا الباب، فإننا سنحاول التوضيح، في انتظار أن تستجيبوا للطلب الذي تقدمنا به وهو أن تطرحوا مبادرة إجراء مناظرة أو نقاش عمومي حول نموذج النمو الاقتصادي، في انتظار ذلك سنحاول توضيح العلاقة الوطيدة بين منهجية النمو المرتكزة على العرض والمقاربة القطاعية، ورصد مكامن ما نعتبره ضعفا في السياسات القطاعية وفق النهج الذي تعتمدونه باستحضار محركات النمو.

فالملاحظ في هذا الشأن أن النمو الاقتصادي المرتكز على دعم الطلب الداخلي بفضل عائدات الاستثمارات الأجنبية وتحويلات العمال المغاربة المقيمين في الخارج ومداخيل السياحة أبان، لاسيما منذ التسعينيات، عن محدوديته، ليس فقط في المغرب بل في كل الدول، فهذا النهج لا يمكن من تحقيق نسبة نمو مرضية.

لهذا، نناشدكم، السيد وزير المالية المحترم، بالتفكير بشكل جدي في مقاربة تكميلية على المدى المتوسط، حيث يجب اتخاذ إجراءات في إطارها اليوم، والأمر يتعلق بمقاربة النمو المرتكزة على العرض، والتي تحدثنا عنها بإسهاب في المداخلات السابقة ولا نجد لها، للأسف، أي موقع في ردكم الكتابي.

ما بين سنتي 1970 و2008، لم تؤثر الإنتاجية العامة لعوامل الإنتاج بشكل إيجابي في النمو الإجمالي للمغرب، بل كانت على العكس من ذلك سلبية منذ التسعينيات من القرن الماضي، باستثناء القطاع الفلاحي الذي عرف إنتاجية إيجابية جد ضئيلة ما بين 1998 و2008.

فعلى سبيل المثال، بلغت الإنتاجية العامة لعوامل الإنتاج ناقص 0.54% ما بين 1991 و1998 بالنسبة للاقتصاد ككل، وناقص 0.25% بين 1999 و2008، في حين أن هذه الإنتاجية إيجابية بالنسبة لتونس، وتساهم - وهذه هي المفارقة - ب 32% من نسبة النمو، حيث يعود سبب ذلك للتوظيف الناجع للرأسمال البشري بهذا البلد، مقارنة مع التجهيزات الأساسية، وكذلك لجودة الرأسمال البشري من جراء نجاعة وظائف التعليم والصحة.

واستنادا لخلاصات التجارب الدولية، يتضح أنه لبلوغ نسبة نمو سنوية تفوق 6%، لا يتعين فقط الاكتفاء بالاستثمار في الرأسمال، بل يجب الرفع الملموس من الإنتاجية العامة لعوامل الإنتاج، الشيء الذي يحيلنا على ضرورة تعزيز التجهيزات الأساسية وتقوية جودة الرأسمال البشري.

وفي نفس السياق، يفترض تسهيل حركية العمل والرأسمال من المقاولات ذات القيمة المضافة الضئيلة إلى المقاولات ذات القيمة المضافة العالية، وبالتالي تسهيل حركية العمل والرأسمال من قطاع غير منتج إلى قطاع منتج بما فيها الإدارات العمومية. أما فيما يخص القطاع الفلاحي، فيجب تسهيل الحركية داخل فروع هذا القطاع.

إن هناك – وهذا شيء غير خاف عليكم السيد الوزير المحترم- تحديات مستقبلية تتعلق بمدى قدرة القطاعات الإنتاجية على التغيير والتكيف مع عدة مخاطر، فمثلا وضع القطاع الفلاحي في ظل التغيرات المناخية التي تعرفها بلادنا، والتي تطرح إشكالات جديدة كضرورة تدبير جدي وجيد للمخاطر المترتبة عن هذه التقلبات المناخية وعامل المياه وتأثيره على الإنتاج الفلاحي.

فإذا أخذنا مثلا القطاع الفلاحي المسقي، فهو يستعمل موارد مائية جد كبيرة، كما تساهم صادرات هذا القطاع في الصادرات الإجمالية للمغرب بنسبة 16%، والسبب في ذلك يعود لنموذجكم في النمو المرتكز على الطلب بشقيه الداخلي والخارجي، الشيء الذي يساهم في إنعاش اقتصاديات دول أخرى وتكريس التبعية الاقتصادية وصعوبة تحقيق الأمن الغذائي.

إن القطاع الفلاحي، ونحن لا نقلل هنا من قيمة وأهمية المجهودات التي تبذل، وخاصة في إطار المخطط الأخضر، القطاع الفلاحي الذي يراهن عليه اقتصاد بلادنا، يجب أن يوظف بشكل ناجع محركات النمو من تجهيزات أساسية ورأسمال بشري وتقوية تنافسيته وإنتاجيته، هذا دون الحديث عن الخسائر المادية ذات القيمة الكبيرة التي تلحق بالمراكز الحضرية والمركبات السياحية والتجهيزات الإستراتيجية والبنيات التحتية جراء تقلبات المناخ والكوارث الطبيعية من قبيل الفيضانات التي عرفتها مدينة الدار البيضاء مؤخرا.

فهناك صعوبة على مستوى تكيف القطاعات المنتجة، خصوصا القطاع الفلاحي، مع مناخ ساخن وجاف، خاصة وأن التساقطات المطرية ستنخفض ب 10% في أفق 2030، مما سيؤثر على مردود القطاع الفلاحي غير المسقي ب 10%، وعجزا متناميا بين العرض والطلب من أجل السقي.

إضافة للقطاع الفلاحي، فإن الصناعة تعد هي الأخرى مفتاح نمو المغرب على المدى المتوسط، فالدول الغنية تعتبر كلها دولا صناعية، كما أن الاقتصاديات الصاعدة ترتكز أساسا على الصناعة، وكان لنا أمل كبير في مخطط الإقلاع الصناعي لانبثاق صناعي حقيقي، فهذا المخطط الذي دخل حيز التطبيق منذ 2005 يمكن أن يكون اليوم موضوعا للتقييم للوقوف على نتائجه.

ونلاحظ بهذا الشأن أنه عوض أن ترتفع حصة الصناعة التحويلية داخل الاقتصاد الوطني، فإن القيمة المضافة لهذا القطاع تراجعت من ما يناهز 20% من الناتج الداخلي الخام سنة 1990 إلى 13% فقط سنة 2008، أي سنة قبل الأزمة الاقتصادية العالمية، نفس الملاحظة تنطبق على نسبة النمو السنوي لهذا القطاع التي تراجعت من 5% سنة 2001 إلى 2% سنة 2008.

موازاة مع ذلك، انخفضت حصة المغرب من الصادرات الدولية بكيفية تبعث على القلق، حيث تقلصت من 0,14% سنة 1990 إلى 0,10% سنة 2010، معادلة بذلك حصة بعض دول شمال إفريقيا التي يقل عدد سكانها مرتين مقارنة مع المغرب. فصادرات المغرب الصناعية مشكلة أساسا - كما نعرف- من مشتقات الفوسفاط والنسيج، وإذا ما أضفنا إليها المواد الفلاحية والبحرية، فإننا نلاحظ أن 15 مقاولة فقط هي وراء أكثر من 45% من الصادرات الإجمالية.

وهذا وحده مؤشر كاف عن انعدام تنويع الاقتصاد الوطني وعن عدم حدوث قطيعة مع بنيته التقليدية، وهو ما يتنافى مع ما تدعيه الحكومة من تنويع للاقتصاد الوطني الذي لا نلمسه لا لسبب إلا لفشل سياسة الصناعات التصديرية وتوسع الاقتصاد الخدماتي محل الطموحات الصناعية التي هي موضوع مخطط الإقلاع.

أما فيما يتعلق بعامل الطاقة، فيجب إيلاء أولوية لهذا التحدي المرتبط بالطلب المتزايد على الطاقة وتكلفته العالية، فأثمنة الطاقة جد مرتفعة مقارنة مع دول أخرى حسب معطيات دولية، فالمغرب لا يتوفر إلا على طاقة منتجة داخليا بمستويات ضعيفة، مما يعكس درجة التبعية الطاقية، وبذلك يكون المغرب في مواجهة مشكل تكلفة عامل إنتاج مهم وكذا أمن تخزينه وتمويل تجهيزاته الأساسية الضرورية من أجل تلبية الطلب المتزايد، خصوصا الكهرباء.

من ناحية أخرى، هناك قطاعات، السيد الوزير المحترم، وأنتم تلاحظون بأننا نركز على قضايا لم نثرها في مداخلتنا في إطار لجنة المالية، هناك قطاعات لا يمكن المراهنة عليها بشكل حاسم كما تعطي الحكومة الانطباع بذلك، لسبب بسيط، لأنها غير قادرة على الدفع بالنمو الاقتصادي من قبيل القطاع السياحي وقطاع العقار.

إن توجهاتكم الاقتصادية ترتكز على قطاع السياحة والسكن، وهي توجهات لا نقلل من أهميتها، ولكن بما أنها مؤطرة بمنطق ونموذج نمو، عندنا بصدده تحفظات ومؤاخذات، فهي لا تعطي النتائج المتوخاة منها، وهي توجهات تفضي إلى تعميق التبعية الاقتصادية للمغرب، لأن كل هذه القطاعات مرهونة بمدى استعداد الفاعلين الاقتصاديين الأجانب للقدوم إلى المغرب، كالسياح مثلا بالنسبة للسياحة، والمواطنين الأجانب والمقاولات العقارية بالنسبة للسكن، والمستثمرين بالنسبة للبنيات التحتية التي تراهن الحكومة على جذبها للاستثمار الخارجي.

وبالرغم من كون السياحة تعد رافدا اقتصاديا مهما بالنسبة للتشغيل وجلب العملة الصعبة، فلا يمكن لها بتاتا، في اعتقادنا، أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادي، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك في مناسبات عديدة.

خذوا العبرة من بعض التجارب: إن إسبانيا تعد الوجهة السياحية الثانية في أوربا، وإيطاليا كوجهة سياحية ثالثة، متبوعة بتركيا. هذا القطاع، قطاع السياحة في هذه البلدان لا يحظى بدور محوري في التنمية، فالقيمة المضافة للقطاع السياحي بإسبانيا، مثلا، لا تتجاوز 4% من الناتج الداخلي الخام، والدراسات الاقتصادية تجمع على أنه لا يمكن بلورة إستراتيجية تنموية حول السياحة، بل كثيرا ما تؤكد هذه الدراسات وجود علاقة عكسية، أي أن النمو الاقتصادي هو الذي يطور السياحة وليس العكس، فأهمية السياحة بالنسبة لإستراتيجية النمو تكمن في كونها موردا هاما للعملة الصعبة التي يجب توظيفها في تصنيع البلد كما حصل في إسبانيا والدول الآسيوية.

علاوة على ذلك، فالسياحة لها أعراض جانبية، إذ تؤدي إلى ارتفاع أثمنة المواد والسلع غير القابلة للتبادل الدولي، وتضر بالاقتصاد الوطني، كالملاهي والمطاعم والعقارات بالمنتجعات الشاطئية، مما يؤدي إلى جلب رؤوس الأموال والموارد الإنتاجية نحو هذه الأنشطة الأكثر ربحا في مقابل تهميش الصناعة والمعامل التي تبدو للمستثمرين كنوع من المجازفة بسبب شراسة المنافسة الخارجية.

لا يجب أن يفهم أن فريقنا يقلل من قيمة السياحة، نحن ننوه بكل المبادرات والخطط اللي عملتها بلادنا في هذا الاتجاه، ولكن نتحفظ عن الموقع الذي تبوئه الحكومة للسياحة في نموذج تنموي، أكدنا في مناسبات مختلفة وجود تحفظات عليه.

وارتباطا بقطاع العقار، فإن الدولة ملزمة فعلا بتحسين مستويات وظروف عيش الفئات الفقيرة بإعداد برامج سكنية لهذه الغاية، إلا أن هذا المجهود السكني يدخل في صلب السياسات الاجتماعية للحكومة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يشكل إستراتيجية تنموية، لأن العقارات والدور السكنية هي أصول غير منتجة ولا أدل على ذلك من كون المنازل لا تنتج شيئا بعد استكمال بنائها، وهي تصنف اقتصاديا ضمن ما يسمى بسلع الاستهلاك الدائمة، أي الاستثمار الاستهلاكي، وليس ضمن عوامل الإنتاج، وهذا هو الفرق، وهذا هو وجه الاعتراض على سياسة الحكومة في هذا الباب، وبذلك فتطور قطاع البناء والعقار هو نتيجة للنمو الاقتصادي وليس أحد محركاته، وهذه آية معكوسة في مقاربة الحكومة .

دعونا الآن ننتقل إلى زاوية أخرى في مقاربة مشروع القانون المالي، وهذه المرة من زاوية التخليق والحكامة، وبما أن مشروع قانون المالية لسنة 2011 هو المشروع ما قبل الأخير من عمر الحكومة الحالية، فإن هذا يعطينا الحق في مساءلة ما أسماه السيد الوزير الأول ب "برنامج الإصلاح والأمل"، أي إصلاح وأي أمل سيساهم به مشروع القانون المالي الحالي من أجل تخليق الحياة العامة ومحاصرة الفساد؟

هل بذل مشروع القانون الجديد مجهودا ملموسا من أجل تخليق الحياة العامة واستئصال الفساد المستشري في عدد من المؤسسات والقطاعات والهيئات؟ ما مدى مساهمة مشروع القانون الحالي في إشاعة ثقافة وقيم الحكامة المؤسساتية في مختلف دواليب الإدارة ومناحي الحياة العامة؟

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة لا ننظر بكثير من الارتياح إلى الضعف وعدم الجدية وغياب التجسيد العملي لإرادة قوية للتغيير والتخليق وإرساء أسس الحكامة المؤسساتية في منطق وآليات تدبير الشأن العام لدى الحكومة، ويستوقفنا هنا - على سبيل المثال فقط - التزام الحكومة بمناسبة تقديم حصيلة نصف الولاية بتقديم لدعم الكلي للعمل الرقابي للمجلس الأعلى للحسابات الذي أصبح مجرد تصريح موجه فقط للاستهلاك وجبر الخواطر والقفز على نتائجه الصادمة.

وبهذه المناسبة، نجدد التأكيد على مقترحاتنا لتقوية هذه المؤسسة الدستورية، التي هي في حاجة إلى كثير من المقومات الموضوعية والعملية، وتتمثل في عدة أمور، سردناها في عدة مناسبات مختلفة، ولا داعي لكي نعود إليها ونحيل السيد الوزير المحترم، كما أحلنا السيد الوزير الأول المحترم سابقا، عليها في الوثائق التي هيأنا، والتي هي مسجلة.

لاحظنا في جانب آخر أنه بعد مرور سنتين على تشكيل الهيئة الوطنية للوقاية من الرشوة، لازالت العديد من الصعوبات والإكراهات

تعترضها، ونحن نثمن الخطوات ولو أنها خجولة التي تحققت في الأسابيع والأشهر القليلة الماضية، ولكننا نعتقد بأن هناك مجهودا أعظم يتعين بذله وأن هناك حاجة ملحة لكي تخرج الحكومة عن ترددها فيما يتعلق بالذهاب إلى أبعد مدى فيما يتعلق بمكافحة الرشوة، بدل الاقتصار على الوقاية منها.

ونحن واعون ومقتنعون كي لا تفاجئنا الحكومة بجوابها المعهود حينما تشير جوابا عن الأسئلة التي يطرحها المستشارون بهذا الخصوص بأن هذا مشكل عندو جذور ثقافية واجتماعية. نعم، ولكن احنا دابا الآن لسنا بصدد الحديث عن هذه الجوانب مع أنها مهمة ويجب أن تكون واردة في الحساب، ولكننا بصدد إثارة انتباه الحكومة إلى ضرورة الخروج من منطق الوقاية من الرشوة إلى منطق مكافحة الرشوة بكل حزم وبشكل لا هوادة فيه.

طبعا عندنا مقترحات كثيرة في هذا الباب، قدمناها للسيد الوزير الأول المحترم، ونقدمها للسيد وزير المالية المحترم، ولا داعي لذكرها وأنا الآن أحاول أن أختصر كي لا أكون ضيفا ثقيلا على مسامعكم، ولكن لابد من كلمة في البعد الاجتماعي لقانون المالية.

بخصوص السياسة الاجتماعية للحكومة، نتساءل بداية إلى أي حد ساهم التوجه الاجتماعي للحكومة الذي خصص حوالي 55% من الميزانية العامة للقطاعات الاجتماعية في تعزيز التضامن والتماسك الاجتماعي وتحسين الوضعية الاجتماعية للفئات المستضعفة؟

على مستوى توزيع ثمار النمو، نسجل أن وتيرة النمو الاقتصادي غير مؤهلة لمواجهة الخصاص الاجتماعي المسجل على أكثر من مستوى، ويزيد من تعميق هذا الخصاص، بالإضافة إلى ضعف مؤشرات الحكامة المؤسساتية، يزيد فيها كذلك عدم إنجاز ميزانيات التجهيز في بعض القطاعات الوزارية، وهذا ما يؤشر على ضعف أداء الإدارة والبرمجة وتتبع المشاريع، فلا يكفي منح الاعتمادات، بل الأهم هو قدرة الإدارة على التصريف والإنجاز، وهو الأمر الذي يجعلنا نطرح علامات استفهام بخصوص مسألة الحكامة، ويدفعنا إلى المطالبة مرة أخرى بضرورة الإسراع في إصلاح القانون التنظيمي للمالية لكي نتمكن من تتبع المؤشرات، أي الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية النتائج لنتعرف، مثلا على مستوى إنجازات وزارة الصحة، والتي تشير الإحصائيات إلى أن ميزانية التجهيز المرصودة لها لم تتجاوز – إذا لم تخني الذاكرة – نسبة 50% أو 55% مما رصد لها من إمكانيات، ونتساءل بشأن معدل وفيات الأطفال وعدد الولادات، لكي نطالبها بتحمل مسؤوليتها على ضوء النتائج المعلنة، وكذلك حتى نقطع الطريق على كل محاولات الافتراء ومصادرة إنجازات ومجهودات الآخرين وترويج ادعاءات مخادعة، تكلمنا عليها بالمسؤولية وبالاحترام المتبادل، ولكن يبدو أن السيدة الوصية على هذا القطاع لا تعجبها مثل هذه اللغة، ماذا عسانا نفعل؟

ما غنتكلمش على مستوى محاربة الفقر، كاين مجهودات عظيمة تدارت ببلادنا في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لكن هناك مجهودات...

السيد الرئيس، أنا عندي 45 دقيقة.

السيد الرئيس:

دازت 22 و 22 هي 44، كاين نقط وقف مع الأسف...

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

إذن سأمر على الجانب المتعلق بالتعليم ووفيات الأطفال ووفيات الأمهات وما يرتبط بالماء لأصل إلى الخلاصة.

اعتبارا لكل الملاحظات والمؤاخذات التي عبرنا عنها في سياقات مختلفة من هذه المداخلة، وانسجاما مع الموقف الذي عبرنا عنه داخل لجنة المالية والمواقف التي عبر عنها زملائي المستشارون المحترمون أثناء مناقشاتهم للميزانيات الفرعية، واعتبارا لتدني وضعف مستوى تمثل واستيعاب بعض السادة الوزراء لفضائل وقيم الحوار الديمقراطي وما تقتضيه من احترام للمؤسسات، وهو ما بدا بشكل فج وغير مسبوق..

السيد الرئيس:

السيد الرئيس، لخص، لخص، انتهى الوقت.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

قليل من المرونة، السيد الرئيس، أقل من دقيقتين.

السيد الرئيس:

تفضل.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

ونظرا لعدم استحضار مشروع القانون المالي للأسئلة الجوهرية الكبرى وللاستحقاقات الحاسمة التي ينتظرها المغرب والمغاربة، واعتبارا لما سجلناه من تقاعس وتباطؤ الحكومة في هذا الباب، وعدم تمثلها في جل القطاعات لضوابط وقيم الحكامة المؤسساتية، واعتبارا كذلك لعدم تجاوب الحكومة مع الاقتراحات والتعديلات التي تقدم بها فريقنا، بحيث من أصل 26 تعديلا، لم تقبل الحكومة إلا أربع تعديلات، ورفضت 22 تعديلا مستعملة الفصل 51 في واحد منها، علما أن هناك تعديلات أثرنا فيها شكوكا قوية وتساؤلات كبرى حول مدى دستورية بعض مواد القانون المالي.

وفي هذا الصدد، نؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة على تمسكنا بحقنا الدستوري في التشبث بتسع تعديلات رفعناها إلى الجلسة العامة.

ونظرا لكل ما سبق، وبعد التأكد من غياب أو ضعف الإرادة لدى الحكومة في التعاطي الإيجابي مع ملاحظاتنا وانتقاداتنا البناءة، فإن القناعة التي تبلورت لدينا من موقع المعارضة الجادة والمسؤولة، هي أن نصوت ضد مشروع القانون المالي، آملين أن تنصت الحكومة بالاهتمام الكافي والجدية اللازمة للقوة الاقتراحية البناءة التي يمثلها حزبنا، وأن تمثل مضامين

الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية، الداعي إلى ترسيخ علاقات التعاون الإيجابي بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، وبين أغلبية متضامنة ومعارضة بناءة في نطاق الاحترام المتبادل والالتزام المشترك بأحكام الدستور وبالقيم الديمقراطية وحرمة المؤسسات والمصالح العليا للوطن.

وشكرا السيد الرئيس، والسلام.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة الآن للسيد رئيس الفريق الاستقلالي الأستاذ الأنصاري، وسأضيف دقيقتين على أربعين دقيقة.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني بإسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، الذي أتشرف برئاسته، أن أتدخل في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون المالي برسم سنة 2011، وأستسمحكم أن أتقدم بداية بجزيل التشكرات للسيد وزير المالية بالتحديد ولكافة السادة الوزراء والأطر العاملة معهم على ما أمدونا به من وثائق هامة، مكنتنا من الخوض في غمار المشروع والمساهمة في مناقشته.

السيد الرئيس المحترم،

لاشك أن مشروع القانون المالي المعروض على أنظار مجلسنا الموقر يأتي، كما يعلم الجميع، في ظرفية دقيقة وحساسة بالنسبة لوطننا، نتيجة توالي المؤامرات والدسائس ضد وحدتنا الترابية، ومحاولة خصومنا خلق القلاقل لزعزعة استقرار بلادنا التي تعرف مسارات تنموية نموذجية، بمبادرة من جلالة الملك محمد السادس، ومن ضمنها إطلاق المشروع الإستراتيجي الهام للقطار الفائق السرعة الذي أشرف حفظه الله على توقيع اتفاقيات إنجازه مؤخرا بمدينة طنجة، ولاشك أن جميع المغاربة مقتنعون أن هذه الأوراش الديناميكية خلقت ارتباكا واضحا لدى خصومنا، مما جعلتهم يشنون حربا مسعورة علينا عن طريق قلب الحقائق وممارسة الزيف والبهتان، الذي كشفناه للعالم بفضل حزم الحكومة التي نوجه إليها من هذا المنبر تنويها عن الأسلوب الحازم الذي اعتمدته لكشف الزيف والأباطيل والتضليل.

كما لا تفوتنا كذلك هذه الفرصة لنوجه تحية إكبار وإجلال لجميع فئات الشعب المغربي أحزابا، ونقابات، وهيئات مجتمع مدني وفعاليات حقوقية واقتصادية، وجالياتنا بالخارج، على صورة الإجماع المعبر عنه بالالتفاف حول جلالة الملك حفظه الله دفاعا على قيمنا وثوابتنا ووحدتنا، ترابا وهوية، من خلال المسيرة المليونية الوطنية بالدار البيضاء والمسيرات التي شهدناها في العديد من الأقاليم، وتلك التي نظمتها جاليتنا بالخارج، مجددين اليوم ترحمنا على شهداء وحدتنا الترابية وشهداء الواجب من أبناء وطننا في أحداث العيون الأخيرة، وتعازينا لعائلاتهم وذويهم، سائلين الله عز وجل أن يتغمدهم برحمته الواسعة ويسكنهم فسيح جناته مع الشهداء والصديقين والصالحين.

كما نجدد إدانتنا للسلوك غير المهني لبعض وسائل الإعلام الإسبانية التي أصبحت تمارس الزيف الواضح، وتخوض حربا بالوكالة ضد بلادنا، وتسيء للعلاقات الثنائية مع الجارة إسبانيا، كما نجدد إدانتنا للتعامل غير المسؤول للأمن الإسباني مع أبنائنا في مليلية وسبتة المحتلتين.

السيد الرئيس المحترم،

اسمحوا لي، ومن باب التذكير فقط، وفي هذه المرحلة الدقيقة والمطبوعة بالكثير من المعطيات التي علينا اليوم عدم إغفالها في مسار بنائنا الديمقراطي، الذي نعتز به إلى جانب القوى الوطنية المتجذرة، وبتناغم تام ودائم مع المؤسسة الملكية، وفي إطار ما حققته بلادنا من نتائج مهمة، أبرزها مرحلة التناوب التوافقي، التي سبقت مرحلة المنهجية الديمقراطية، التي قادها جلالة الملك حفظه الله ضمن مسار يتطلب منا الحفاظ عليه، مع الحرص كل الحرص على تحصينه من الانزلاقات الغير محمودة العواقب عن طريق التضليل والافتراء على التاريخ ورجالاته الأفداد.

السيد الرئيس المحترم،

اسمحوا لي كذلك، وفي هذا الإطار أن أذكر بمرجعية حزب الاستقلال التاريخية التي نعتز بها، والتي بنيت على ثوابت الأمة الأساسية، وهي كما يعلم الجميع، الإسلام، الملكية الدستورية، وحدة التراب الوطني، وحدة الهوية الوطنية بتنوعها الثقافي في إطار الإنسية المغربية، وكذلك الديمقراطية النزيهة المبنية على الاحتكام لصناديق الاقتراع، وحياد السلطة الإيجابي المرتكز على حماية الديمقراطية من كل تشويه أو انحراف في إطار التطبيق السليم للقانون، وكذلك بناء الصرح المجتمعي على أسس التعادلية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الحد من الفوارق بين الطبقات، سواء في المدن أو القرى، من خلال برنامج مجتمعي متكامل واضح المعالم حسب ما أقره مؤتمر الحزب الخامس عشر، وشكل تعاقدا مع الناخبين الذين منحوا لحزبنا الثقة التي أهلته لتصدر المشهد السياسي عن طريق صناديق الاقتراع، وليس بولادة قيصرية، خلقت وتخلق تداعيات وإسقاطات على المشهد السياسي الوطني في مرحلة ما بعد انتخابات 2009 على الخصوص.

وكذلك في ترسيخ العمل السياسي المتزن مع من يتقاسم معنا هذه التوجهات، ومن ضمنهم بصفة أساسية أحزاب الكتلة الديمقراطية، الامتداد الطبيعي لكتلة العمل الوطني، والأحزاب التي ساهمنا إلى جانبها في بناء منظور جديد للحكامة التدبيرية للشأن العام الوطني الذي كان من ثمارها الأولى التناوب التوافقي، الذي توج بتطبيق المنهجية الديمقراطية كإرادة

سياسية واضحة، اعتمدها بوضوح صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وما فتئ يؤكد عليها في جميع خطبه السامية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني،

إن ما حققته بلادنا من أشواط مهمة في كل المجالات السياسية منها والاقتصادية والحقوقية والاجتماعية والثقافية، تجعل المغاربة يرفضون اليوم وقبل الغد وبإصرار كبير التراجع عن هذه المكتسبات.

وإننا في فريقنا نعتقد أن حكامة التدبير الوطني، تتجلى أساسا في العمل الجماعي المحلي، وما حققته أساسا الجماعات المحلية التي لنا شرف تدبيرها مع حلفائنا الطبيعيين من إنجازات، ونعتز أكثر بما حققته المجالس التي يتولى تدبيرها حزبنا في صحرائنا المغربية العزيزة، من أوراش ذات قيمة مضافة لهذه الربوع العزيزة من وطننا، وبالتجاوب المسؤول والرزين مع ساكنتها عبر الثقة المتواصلة والمتجددة مع كافة القوى السياسية الحقيقية المرتبطة بقضايا الوطن والمواطنين، تلك الثقة التي لن تؤثر فيها سياقات غير محسوبة العواقب.

ولذا نؤكد، السيد الرئيس المحترم، أن حزب الاستقلال سيظل كما كان دائما مصرا على مواصلة التعبئة وراء جلالة الملك لكسب جميع التحديات والرهانات وتعميق تأصيل الديمقراطية النزيهة المعتمدة على المصداقية.

ونؤكد كذلك، السيد الرئيس المحترم، أسفنا الشديد لما نلاحظه اليوم من مظاهر لتبخيس العمل السياسي التي رافقت مرحلة 2009 وما بعدها، من خلال إنتاج بعض مظاهر الزمن السيء والرديء الذي تجاوزناه وتخلصنا منه بالإرادة المشتركة القوية للمؤسسة الملكية والأحزاب الوطنية الديمقراطية المنبثقة عن الإرادة الشعبية، والبعيدة كل البعد عن كل الأساليب غير الأخلاقية في الممارسة السياسية، والتي عفا عنها الزمن كما تعلمون.

السيد الرئيس،

إن رسالة حزب الاستقلال ترفض مبدئيا وقطعيا الرأي الوحيد والمفروض، وانحياز السلطة بشكل مكشوف لأي فريق من الفرقاء السياسيين، لما في ذلك من تناقض مع التوجيهات الملكية السامية، التي أكدت غير ما مرة على أن بلادنا لا يمكن أن تكون فيها الديمقراطية بدون ديمقراطيين، وأن جميع الأحزاب السياسية سواسية أمام القانون، وأن جلالة الملك حفظه الله ملك لكل المغاربة.

واسمحوا لي قبل أن أتطرق إلى مناقشة مضامين مشروع القانون المالي أن أحيي الحكومة على مجهوداتها لضمان مشاركة وازنة لشبابنا في المهرجان العالمي لشبابنا في المهرجان العالمي للشباب الديمقراطي، المنعقد حاليا بجنوب إفريقيا، والتي وصلت لأول مرة المشاركة فيه إلى 160 عضوا، بما في ذلك شباب محسوب على تنظيم سياسي في المعارضة، وغير منخرط طبقا لقوانين الفيدرالية الدولية للشباب الديمقراطي.

ونحن واثقون من كفاءة شبابنا وإرادتهم على هزم خصومهم كما كانوا دائما في مشاركة سابقة بوسائل الأحزاب الديمقراطية الذاتية، مثل المهرجانات العالمية التي كانت بموسكو وكوبا وفنزويلا وكوريا الشمالية والجزائر، في الوقت الذي كان فيه البعض يمارس معارك شرسة ضد القضية الوطنية، خاصة بمهرجانات بإسبانيا أو البرتغال.

إننا، السيد الرئيس المحترم، نذكر بهذه الحقائق حتى لا يتعرض الرأي العام لتزوير الحقائق التاريخية التي لا يقبل الجدل بشأنها، خاصة في القضية الوطنية التي أدى المغاربة ثمنا باهضا.

ونعتبر أن الخطابات السياسوية الشعبوية من جهة أخرى لا تسمن ولا تغني من جوع، كما أنني أريد كذلك، وفي إطار استجلاء الحقيقة وتوضيحها للرأي العام، أن أقول كلمة حول ما جرى بلجنة المالية بخصوص التصويت الذي أريد أن يسرق في الثالثة من صبيحة هذا اليوم، ضدا عن القانون وعن البرمجة التي كانت محددة من رئاسة اللجنة، وذلك نظرا لكون جل أعضاء اللجنة الدائمين الذين كانوا مطالبين بالتصويت، واعتقادا منهم بأنهم مطالبون بالتصويت في عشية الغد طبقا للبرمجة، قد غادروا القاعة حوالي الساعة الثالثة صباحا ليصر أولئك الحاضرون وضدا عن القانون وعن الضوابط التصويت، لا لشيء إلا لإسقاط ميزانية وزارة التجهيز والنقل، وكان ذلك موضوع تشكك وموضوع شجب وموضوع رفض لهذا السلوك، على أساس أن يكون الجميع، ونحن في فضاء الحرية والديمقراطية من أجل المشاركة وأن يتمتع كل واحد من موقعه أن يدلي بصوته بكل حرية وتلقائية وانطلاقا من قناعته السياسية.

وإنني بهذه المناسبة، أود كذلك أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس المجلس وأعضاء ندوة الرؤساء، الذين تداولوا في هذه النقطة، وقرروا جميعا وبحضور ممثل الحكومة أن هناك كان تجني على القانون وخرق للقانون ولابد من إرجاع الأمور إلى نصابها عن طريق إعادة التصويت على الميزانية الخاصة بوزارة التجهيز والنقل.

ونتمنى أن تتغلب الحكمة وأن تتغلب الديمقراطية وأن يتغلب القانون عن ما سواه من أجل إرجاع الأمور إلى نصابها.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي زملائي،

اسمحوا لي، وفي نطاق مناقشة مضامين مشروع القانون المالي، وبعد هذا المدخل السياسي العام والضروري، أن أمر إلى المناقشة عبر المحاور التالية:

- المحور الأول: مناقشة مضامين مشروع القانون المالي؛

- المحور الثاني: مرتكزات الجانب الاقتصادي في مشروع القانون المالي؛
- المحور الثالث: الأبعاد الاجتماعية لمشروع القانون المالي؛
- المحور الرابع والأخير: تدعيم الحكامة المؤسساتية وتخليق الحياة العامة.

السيد الرئيس المحترم،

فبخصوص المحور الأول المتعلق بمضامين مشروع القانون المالي، لابد في البداية أن أجدد باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية تهانينا الحارة للسيد وزير المالية على اختياره كأحسن وزير للمالية لسنة 2009 بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) من طرف البنك الدولي، وهي نفس التهنئة التي نوجهها كذلك للسيد وزير الإسكان بمناسبة حصول بلادنا على جائزة الأمم المتحدة للإسكان، وهما إشارتان معبرتان عن ما قامت وتقوم به الحكومة الحالية من مجهود لتأهيل بلادنا اقتصاديا واجتماعيا بكل فعالية وديناميه طبقا للتوجيهات الملكية السامية.

وإننا نعتقد أن إصلاح القانون التنظيمي للمالية يشكل مدخلا أساسيا وورشا وطنيا مهما في مسار الإصلاح الرامي إلى تحديث الإدارة وتعزيز شفافية تدبير الشأن العام، كما أشرنا إلى ذلك خلال المناقشة وباللجنة، ولقد ظل هذا المطلب أو هذا الإصلاح مطلبا ملحا لكافة الفرقاء السياسيين بالبرلمان بغية المساهمة العمومية والحسابات الخصوصية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

وبما أن هذا المطلب، السيد الوزير، لم يتحقق بعد بالموازاة مع تقديم مشروع القانون المالي لسنة 2011، كما كنا نتوقع، فإننا في الفريق الاستقلالي، وبكل مسؤولية، نعتبر أنه على الحكومة أن تتوخى المزيد من التأني الآن، وأن تتجنب إعداد وعرض مشروع هذا الإصلاح تحت الضغط أو الإكراه الزمني، وذلك تفاديا للسقوط في مغبة التسرع دون أخذ الحيز الزمني الكافي لإعداد نص متكامل، يتضمن الولوج إلى عهد جديد للتدبير العصري للمالية العمومية، نص يأخذ بعين الاعتبار متطلبات الإصلاحات الكبرى التي تعرفها بلادنا في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وفي مقدمتها ورش الجهوية الموسعة، آملين أن يؤخذ بعين الاعتبار تلك الخلاصات التي ستتوصل إليها اللجنة الملكية الاستشارية للجهوية في هذا الصدد.

السيد الرئيس المحترم،

إننا نثمن عاليا مبادرة الحكومة الهامة من خلال السيد وزير الاقتصاد والمالية، والمتمثلة في اعتماد أسلوب التواصل والحوار المستمر مع المؤسسة التشريعية، وفرق الأغلبية خلال المراحل التمهيدية لإعداد مشروع القانون المالي الحالي، مما مكن من توفير الظروف الكفيلة والمواتية لتعميق النقاش الواعي والمسؤول حول مضامينه والرقي به إلى آلة لتطور النمو قبل تقديمه كوثيقة رسمية.

السيد الرئيس المحترم،

إن القانون المالي الحالي هو رابع مشروع تقدمه الحكومة خلال الولاية التشريعية الحالية، وهو يأتي لتعزيز الحصيلة الحكومية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ويبعث على التفاؤل لكونه يعكس في أهدافه المنحى التصاعدي المسجل على مستوى مختلف المؤشرات، والذي تجسده الحصيلة الإيجابية في المنجزات على مستوى مختلف برامج السياسات العمومية المعتمدة، والمشروع يمثل في أهدافه مبادئ التضامن والعدالة الاجتماعية والإنصاف، ويستحضر منظورا متجددا للمالية العمومية، ويروم الانتقال من سياسة اقتصادية مالية محاسباتية صرفة إلى سياسة تنموية شاملة ومتوازنة، تستحضر الأبعاد المختلفة للتنمية، رغم أنه مشروع تم في ظل، كما تعلمون، في ظرفية اقتصادية دولية مضطربة، أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي،

إننا نثمن كذلك في نطاق مناقشة الجوانب الاقتصادية في مشروع القانون المالي، أقول نثمن المجهود الحكومي المبذول فيما يتعلق بتقوية مناعة الاقتصاد الوطني وكسب مواقع متقدمة ضمن الخريطة الجديدة للاقتصاد العالمي لما بعد الأزمة، والذي شهد بروز قوى إنتاجية صاعدة وانبثاق جغرافي جديد للنمو، يتميز بتعزيز مواقع البلدان الصاعدة على حساب الأقطاب التقليدية.

وإن فرضيات مشروع القانون، كما تعلمون، تؤكد مناعة الاقتصاد الوطني وقدرته على الصمود أمام الأزمات الاقتصادية والمالية الكبرى، وتعكس العمل الجاد والمسؤول الذي تضطلع به الحكومة في تدبير الشأن العام من جهة، والواقعية السياسية التي تميز بها الأداء الحكومي، والقائمة على تحديد الأهداف، على ضوء تشخيص دقيق للإمكانيات المتاحة من جهة ثانية.

فبالنسبة لمعدل النمو لا يسعنا إلا أن نعبر عن ارتياحنا إزاء تمسك الحكومة بخيار الحفاظ ودعم معدل النمو في حدود 5% سنة 2011، هذا الخيار الإستراتيجي الذي تؤكده قوة إرادة الحكومة على مواصلة رفع التحديات الاقتصادية والمطروحة على كافة المستويات، وإدخال تغييرات هيكلية على اقتصادنا الوطني، بما يسمح ببروز قطاعات جديدة من شأنها المساهمة في تحديث النسيج الإنتاجي الوطني وعصرنته، وهو طرح بدأت تظهر ملامحه من خلال تصاعد وتيرة نمو بعض القطاعات التي يفوق مستوى نموها نمو النشاط الاقتصادي في مجمله (كالبريد والمواصلات، الخدمات، البناء الأشغال العمومية والتأمينات وغيرها)، حيث شهدت نموا بوتيرة 7,4% ما بين 2000 و2009.

كما أن نسبة التضخم المتوقعة تبدو أكثر واقعية، إذا ما علمنا أن هذا

المستوى استقر خلال العشرية الأخيرة في حدود 1,9%، وذلك بالرغم من التضخم الناتج عن الارتفاع الاستثنائي لأسعار المواد الأولية خلال بعض السنوات وخاصة سنة 2008.

السيد الرئيس المحترم،

إن نسبة التضخم تتماشى وهدف الحكومة المتعلق بالمحافظة على استقرار الأسعار بفضل السياسة النقدية المتبعة من طرف بنك المغرب، الذي نجح في تحقيق هذا الهدف خلال السنوات التي تميزت بضغوطات كبيرة على الأسعار بفضل دعم صندوق الموازنة.

كما أن الحكومة نجحت كذلك في ضبط نسبة التضخم في حدود 2% في المتوسط ما بين 2008 و2010، وهو نفس المعدل المفترض خلال سنة 2011، ويعتبر هذا المؤشر لوحده عنصرا أساسيا في تحصين القدرة الشرائية، هذا في الوقت الذي من المرتقب أن تصل فيه نسبة التضخم إلى أرقام قياسية في بعض الدول الجارة كمصر والجزائر وتونس.

أما فيما يتعلق بنسبة العجز المفترض تحقيقها خلال السنة القادمة، يتوقع أن يصل عجز الميزانية إلى 30 مليار درهم، أي ب 3,5% من الناتج الداخلي الخام، فإننا نؤكد في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن هذا الرقم يبقى من الأهمية بما كان، لكونه سيمكن من استقرار مستوى المديونية الذي ينتج عن تراكم العجز لعدة سنوات، أي في حدود 47 أو 48% من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يجعل بلادنا من أحسن النظم في تدبير المديونية بالمقارنة مع حجم اقتصادنا.

السيد الرئيس المحترم،

إن الحصيلة المسجلة تبعث على التفاؤل، ولا شيء غير التفاؤل، ونحن في الأغلبية نعتقد أنه لا يمكن أن نتقدم في مغربنا الحديث تحت القيادة الرشيدة إلا بالتفاؤل، خاصة وأن المنحى التصاعدي المسجل في إنجاز مختلف برامج السياسات العمومية المعتمدة، تم في ظل ظرفية اقتصادية دولية مضطربة، أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني.

ونؤكد في هذا الإطار على ضرورة استمرار الحكومة في نهج سياسة وقائية وطموحة، تروم تحقيق توقعات المشروع، مما يستدعي العمل على حل الإشكالات التي لا تزال ترهن الأداء الاقتصادي، وهي المتعلقة بضرورة تقوية الاستقلالية في مواجهة التقلبات المناخية حتى لا يرتهن الاقتصاد الوطني ومعدل النمو بنتائج القطاع الفلاحي، الذي يبقى أداؤه بدوره، بالرغم من المجهودات المبذولة، خاضعا للتقلبات المناخية، وهو إشكال يبقى مطروحا في أفق معالجته في إطار مخطط المغرب الأخضر.

السيد الرئيس المحترم،

لقد حققت الحكومة هذه الانجازات الكبيرة في ظل محيط، كما قلت، دولي مميز بالاضطراب وعدم الاستقرار بفعل أزمة عالمية خانقة، من بينها أزمة الغذاء وأزمة البترول والأزمة المالية.

ونعتقد أن فرضية الإفلات المطلق من انعكاسات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية بعيدة كل البعد عن الواقعية، ويقتضي تحققها أن لا يكون لبلادنا أي ارتباط بالعالم المحكوم بالشمولية، باعتبار أن الأزمات العالمية أحدثت رجة قوية، ساهمت في خلخلة الأنظمة الإنتاجية العالمية، والمغرب كان من بين الدول القليلة التي برزت في تعاطيها مع هذه الأزمات بشهادة المنظمات الدولية، وتمكنت الحكومة المغربية من المحافظة على استقرار البنيات الأساسية للاقتصاد الوطني بفضل التدبير الاستراتيجي والاستباقي في مواجهة الأزمة الدولية والوطنية، كالفيضانات مثلا، والتي كان من أهم تجلياته تشكيل لجنة اليقظة الإستراتيجية في فبراير 2009.

السيد الرئيس،

أما بخصوص مجال دعم الاستثمار، فإننا نؤكد بخصوص الاستثمار العمومي كون تأثيرات الظرفية الاقتصادية والمالية الصعبة لم تمنع من استمرار الحكومة في منحى تصاعدي لدعم الاستثمار، حيث انتقل من 84 مليار، كما يعلم الجميع، سنة 2007 إلى 126 مليار سنة 2010، ليصل إلى 167 مليار درهم، رغم الأزمة خلال السنة المرتقبة، حيث تم رصد ما مجموعه 567 مليار درهم لدعم الاستثمار منذ تعيين الحكومة الحالية، وبلغت نسبة الاستثمار العمومي سنة 2009 حوالي 36%، وهو مجهود استثماري يتجاوز المعدلات المسجلة من قبل بعض الدول النامية من قبيل تركيا (21%) وأندونيسيا (24,6%)، وهنا لابد وأن ننوه بالمجهود الاستثماري الجبار وغير المسبوق الذي بذلته الحكومة في مجال دعم الاستثمار العمومي، مما مكن من مواصلة إنجاز الإصلاحات والأوراش الكبرى التي يشهدها المغرب بقيادة جلالة الملك.

أما بخصوص الاستثمار الخاص، فإننا في الفريق الاستقلال لا يسعنا كذلك إلا أن ننوه بالسياسة الحكومية في مجال دعم الاستثمار الخاص، الذي نعتبره رديفا للاستثمار العام، نظرا لدوره الكبير في رفع تحديات التحول الاقتصادي والاجتماعي والمادي لبلادنا، خاصة فيما يتعلق بدعم المقاولات الصغرى من خلال التحفيزات الجبائية الممنوحة لها والتسهيلات المقررة للحصول على القروض.

السيد الرئيس المحترم،

أما فيما يتعلق بإحداث الصندوق الوطني لدعم الاستثمار، وبالرغم من أنه سبق لنا في الفريق الاستقلالي أن أعلنا من حيث المبدأ، وذلك منذ سنة 2008، موقفا سلبيا من ظاهرة تنامي الصناديق والحسابات الخصوصية، وطالبنا غير ما مرة بترشيدها من خلال التقليص منها عن طريق إدماج بعضها البعض، خاصة تلك المتقاربة في المهام وهي كثيرة، مع ضرورة إعطاء البرلمان حقه كاملا في المراقبة المالية لهذه الآليات الاستثنائية.

وبالرغم من ذلك، فإننا انطلاقا من الواقعية، ننوه بإنشاء الصندوق الوطني لدعم الاستثمار، ونعتبره مبادرة حكيمة وجريئة لكونه سيحول دون توظيف مداخيل الخوصصة في تمويل نفقات التسيير، وسيمكن من

استخدامها في تنمية الاستثمارات العمومية والخاصة.

وإننا نعتبر كذلك، وعن قناعة وإقناع، أن إحداث المركز المالي أو القطب المالي للدار البيضاء، أنه مشروع إستراتيجي من شأنه المساهمة في تعزيز تموقع المغرب وتعزيز تنافسية الاقتصاد المغربي على الصعيد الدولي والإفريقي، خاصة كونه سيمكن من خلق مناخ استثماري، وسيعمل على جلب مستثمرين كبار، وتنمية محن مالية جديدة في المغرب.

كما أن إقرار سعر تحفيزي مخفض بنسبة 15% برسم الضريبة على الشركات بالنسبة للمقاولات التي لا يتعدى رقم أعمالها 3 ملايين درهم، من شأنه أن يساهم في تقوية تنافسية وإنتاجية هذا النوع، لكن ينبغي على الحكومة أن توفر ضمانات من شأنها الحد من استغلال هذا التحفيز الجريء بطرق غير مشروعة، مما قد يشجع على التهرب والغش الضريبي، وذلك بنقيض قصدنا أو ما ذهبنا إليه في هذا الشأن.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

إن حصول بلادنا على الوضع المتقدم يفرض علينا توظيف هذا المعطى بشكل جيد في علاقتنا بالاتحاد الأوروبي، والذي مكن، كما تعلمون، سنة 2009 من الحلول على رأس الدول الإفريقية من حيث استقطاب الاستثمارات الخارجية، وذلك مع حسن استثمار هذا المعطى، الذي سيمكن لا محالة من فتح مجالات جديدة أمام الاقتصاد المغربي وتوفير أفاق واعدة للمقاولات المغربية من أجل خلق الشركات ودعم الابتكار، غير أن تحقيق ذلك يبقى رهينا بالعمل على:

- تقوية تنافسية المقاولات الصغرى، باعتبارها النواة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تحفيز المقاولات التي تعمل في القطاع غير المهيكل على الاندماج في القطاع المهيكل، علما أن هذا التحفيز ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار تنوع هذا القطاع الذي يضم فئات مختلفة (الشركات والأشخاص)، مما يستدعي اعتماد مقاربة فئوية، تقوم على استهداف كل فئة على حدة؛
- إعادة النظر في دور المراكز الجهوية للاستثمار، كما أشرنا إلى ذلك السيد الوزير في اللجنة، من خلال مراجعة اختصاصاتها وصلاحيتها وكيفية تقييم عملها تماشيا مع الرسالة الملكية حول الاستثمار؛
- العمل على تبسيط المساطر الإدارية في مجال الاستثمار، على اعتبار أن تعقد المساطر وكثرتها يعرقل إحداث المقاولات ويعطل خروجها إلى حيز الوجود؛
- الإشارة إلى اعتماد إستراتيجية وطنية واضحة لمصاحبة الاستثمار الخارجي، كتصدير الكفاءات والخبرات المكتسبة في إطار إدارة المشاريع الكبرى ببلادنا من ماء وكهرباء وطرق وموانئ...
- اعتماد إستراتيجية دقيقة من أجل تكوين المقاولة المغربية في ميدان التدبير المفوض للمصالح العمومية، واستغلالها في الانفتاح على الدول الإفريقية التي تتوفر على سوق كبير ومربح، كما تعلمون، في هذا المجال؛
- اعتماد إستراتيجية مستعجلة لمواجهة الغش والتهرب الضريبي، الذي يطال 4/5 من الشركات حسب المعطيات المتوفرة، وذلك من أجل دعم مداخيل خزينة الدولة ودعم الشفافية والحكامة وتكافؤ الفرص؛
- العمل على توحيد الآجال فيما يتعلق بفرض الضرائب بين الإدارة والملزمين، وذلك تحت طائلة سقوط الحق بالنسبة للطرفين عند عدم الانصياع واحترام ذلك؛
- وأخيرا، إحداث مرصد لدى وزارة المالية والاقتصاد من أجل متابعة وتقييم هذه الإستراتيجية وهذه البرامج.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الزميلات والزملاء،

اسمحوا لي، وفي إطار التطرق إلى المحور الموالي، وهو المتعلق بالأبعاد الاجتماعية لمشروع القانون المالي، أن أؤكد كذلك أن تصورات الحكومة ذات بعد اجتماعي، أسست لمقاربة جديدة في تدبير الشأن الاجتماعي بالمغرب، وقائمة كذلك على حكامة القرب، وعلى ضمان المساواة في الولوج للخدمات الاجتماعية وتقييم الحصيلة الاجتماعية للحكومة الحالية، لاسيما منها تلك المرتبط بخدمة المواطن، خاصة بقطاعي التعليم والصحة، كمؤشر كمي يساعد على قياس الاهتمام الحكومي بالقضايا الاجتماعية ومدى تعاطيها مع الإمكان البشري، يؤكد أن بلادنا سجلت خلال الثلاث سنوات الأخيرة نتائج متميزة بهاذين القطاعين بفضل برامج ومشاريع هادفة غير مسبوقة، ركزت على الاستهداف المباشر للفئات الاجتماعية الفقيرة والأشد حرمانا، واهتمت ببناء قدراتهم البشرية وبتوسيع خياراتهم وفرصهم في المجتمع، ومن أبرز هذه التوجهات حماية القدرة الشرائية للمواطنين.

وعليه، فإننا في الفريق الاستقلالي كذلك، نشيد بسياسة الحكومة في مجال دعم المواد الأساسية، التي مكنت من حماية القدرة الشرائية للمواطنين، من خلال التحكم في معدل التضخم في أوج الأزمة العالمية، حيث نجحت الحكومة في ضبط نسبة التضخم في حدود 2% في المتوسط ما بين 2008 و2010.

كما نؤكد على ضرورة مواصلة الإصلاح التدريجي لهذا النظام من أجل استهداف أمثل للشرائح الاجتماعية الفقيرة، ذلك الإصلاح الذي بدأت تتضح نتائجه من خلال التمويل الذي يتولاه الصندوق اليوم من أجل إنجاح إنجاز بعض البرامج القطاعية، كما هو الشأن لتمويل برنامج تيسير كدعم مشروط للحد من الهدر المدرسي، وخاصة في العالم القروي.

كما أنه لا يفوتنا أن ننوه بما قامت به الحكومة كذلك خلال السنتين الأخيرتين عن إنفاق ما مجموعه 18,5 مليار درهم لدعم الأجور.

أما بخصوص إنعاش التشغيل والحد من البطالة، فإنه لا يفوتنا كذلك بهذه المناسبة أن نؤكد على أن مشروع قانون المالية لسنة 2011 خصص 18.802 منصب شغل، مع العلم أن الحكومة قد عملت منذ تنصيبها على خلق 71.472 منصب شغل في إطار ميزانياتها، فيما لم يتعد متوسط المناصب المالية في سنة 2008 حوالي 7000 منصب على أقصى تقدير في السنة، بحيث سجل ارتفاعا كبيرا.

وأنه كذلك في إطار الاهتمام بملف الشباب المعطل، فإن للحكومة الحالية ميزة خاصة، حيث بذلت مجهودا مهما لتصفية تركة ثقيلة ورثتها من خلال معالجة الاندماج الاستثنائي لحاملي الشهادات العليا بالوظيفة العمومية (مجموعات المعطلين)، إذ تتضح هذه الحقيقة التي هي غير قابلة للمزايدة، حيث تم إدماج ما مجموعه 4360 إطارا عاليا، بما فيها 1268 التي تم إدماجها مؤخرا، و160 من الأطر العليا المعطلة المنحدرة من المناطق الصحراوية العزيزة علينا، و403 إطار للتدبير بالنسبة لشباب نفس المنطقة.

السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
الزميلات والزملاء،

وإننا كذلك لا يفوتنا أن ننوه بالدينامية غير المسبوقة في خلق مناصب الشغل من طرف الحكومة رغم الأزمة، سواء بالقطاعين العام والخاص، مما ساهم في امتصاص بطالة الخريجين والتقليص من معدل البطالة بشكل عام، والتي انتقلت من 10% سنة 2008 إلى حدود 8,2% حاليا، في حين تسجل بعض الدول مستويات قياسية في معدلات البطالة بفعل الأزمة كما هو الحال في إسبانيا 19,3%، فرنسا 9,8%، الولايات المتحدة الأمريكية 9,6%.

فإننا على الرغم من ذلك ندعو الحكومة لمواصلة مجهودها لحل ما تبقى من ملفات عالقة بخصوص العاطلين الذين تأكدوا من صدقية ومصداقية الحوار المسؤول مع الحكومة، وعلى رأسها السيد الوزير الأول الأستاذ عباس الفاسي.

إن هذه الوتيرة المهمة في خلق مناصب الشغل والتأثيرات المالية لنتائج الحوار الاجتماعي فيما يتعلق بدعم الأجور، إضافة إلى حل مشاكل بعض الوضعيات الإدارية المتراكمة في موضوع الترقيات في الدرجات والرتب، كان من نتائجه السلبية ارتفاع كتلة الأجور التي انتقلت من 66,3 مليار درهم سنة 2007 إلى حوالي 86 مليار درهم، والتي نتوقع خلال السنة المقبلة أن تصل كتلة الأجور إلى حوالي 10,3% من الناتج الداخلي الخام.

ونؤكد في الفريق الاستقلالي، السيد الرئيس المحترم، أن ضغط الكتلة الأجرية لازال مرتفعا مقارنة مع الاقتصاديات المماثلة، وهي مشكلة من الممكن معالجتها عبر إخراج نظام مندمج وموحد لتدبير الموارد البشرية، يمكن من التحكم في الكتلة الأجرية من خلال مراجعة شاملة لمنظومة الأجور الحالية، ووضع تصور لمنظومة حديثة، محفزة وشفافة، تساهم في الرفع من مردودية الإدارة العمومية.

أما بخصوص الاستهداف الأمثل للفئات المعوزة والفقيرة، فإننا نسجل التعاطي الإيجابي للحكومة مع الإمكان البشري، الذي مكن من تحقيق نتائج متميزة بفضل برامج ومشاريع هادفة غير مسبوقة، ركزت على الاستهداف المباشر للفئات الاجتماعية الفقيرة والأشد حرمانا، واهتمت ببناء قدراتهم البشرية وبتوسيع خياراتهم وفرصهم في المجتمع، من جملتها نظام المساعدة الطبية لفائدة الفئات المعوزة (RAMED) وبرنامج تيسير ومبادرة المحفظات والنقل المدرسي.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي نثمن عاليا، مرة أخرى، المجهود المالي الكبير الذي بذلته الحكومة في مجال دعم التعليم، لكونه أحد الركائز الأساسية للمشروع المجتمعي، وهو ما عكسته الزيادات المهمة في الغلاف المالي المرصود لهذا القطاع، والذي بلغ اليوم ما مجموعه 48 مليار درهم، كما نعلن عن ارتياحنا الكبير فيما يتعلق بحصيلة إنجاز البرنامج الاستعجالي للتربية والتعليم، خاصة فيما يتعلق ببرنامج تيسير الهادف إلى محاربة ظاهرة الهدر المدرسي بالقضاء على العوامل التي تحول دون الإقبال على ولوج التعليم، وقد انتقل عدد المستفيدين، كما تعلمون، من 300 ألف سنة 2010 إلى حوالي 660 ألف مستفيد خلال السنة المقبلة إن شاء الله.

وإننا في الفريق الاستقلالي، وبالحصيلة الايجابية لهذا البرنامج، ففي الوقت الذي تتجه فيه الحكومات إلى خوصصة قطاع التعليم والتراجع عن مبادئ العمومية والمجانية، بدعوى عجز ميزانيتها العامة عن تغطية نفقاتها العمومية، أو بسبب ضعف مواردها أو لتأثرها بالأزمات المالية الدولية، حرصت الحكومة، على خلاف ذلك، على إيلاء أهمية كبرى لتمويل قطاع التعليم وفق مقاربة جديدة، لا تقف عند عتبة إقرار المجانية، بل تتعداها في خطوة رائدة وغير مسبوقة، إلى حد تقديم الدعم المالي المباشر للأسر المعوزة المشروط بتمدرس الأبناء، وذلك عبر برنامج تيسير، كما أسلفت، ومحاربة الأمية التي خصصت لها أموال مهمة.

وكذلك النقل المدرسي الذي من المرتقب أن يصل عدد المستفيدين منه إلى ما مجموعه 30.996 تلميذ، بزيادة تقدر ب 14.792 تلميذ وتلميذة، مقارنة بالموسم الدراسي السابق 2009-2010.

وأنه لا يفوتنا كذلك أن ننوه بالمبادرة الملكية المتعلقة بالمحفظات، والتي انتقل عدد المستفيدين منها من 1.273.000 مستفيد خلال الموسم 2008-2009 إلى 3.800.000 خلال الموسم 2009-2010، ليرتفع بحول الله في السنة المقبلة إلى ما يناهز 4 مليون مستفيد ومستفيدة.

السيد الرئيس المحترم،

إذا كانت تلكم مؤشرات إيجابية في المجال التعليمي، فإننا بالمقابل نشير إلى ضرورة الاهتمام أكثر ببعض القضايا الأساسية، من قبيل الاهتمام بالبحث العلمي، باعتباره أحد أهم الأولويات في إصلاح المنظومة التعليمية ببلادنا، وملاءمة مخرجات النظام التعليمي بالسلك الجامعي مع مدخلات ومتطلبات سوق الشغل.

ولابد لنا في الفريق الاستقلال، أن نسجل كذلك، بتقدير كبير، إحداث تعويض شهري صافي عن العمل بالمناطق الصعبة والنائية

السيد الرئيس:

انتهى الوقت، ولكن بما أن الفريق السابق استفاد من دقيقتين، فلكم ذلك.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الرئيس، دقيقة من فضلك.

السيد الرئيس المحترم،

لابد أن أشير قبل أن أنهي مداخلتي إلى قطاع الصحة، وما يشكل من دعامة جوهرية في كل الأمم والمجتمعات باعتباره قطبا إستراتيجيا بامتياز. وفي هذا الإطار، نثمن عاليا برامج السياسة العمومية الصحية، والتي مكنت من تحقيق نتائج مهمة، ساهمت في تحسين مستويات الصحة ببلادنا وفي تبوئها لمواقع مهمة في تقارير المؤسسات الدولية، إذ نثني على العمل الجبار المبذول من قبل الحكومة في هذا المجال، وللمشرفة على هذا القطاع، السيدة الوزيرة المعروفة بقدرتها وحيويتها على التجاوب مع المشاكل الحقيقية للمواطنين.

وهذا ما مكن من تسجيل منحى ايجابي تصاعدي لمستوى المؤشرات الصحية من خلال:

- تعزيز البنية التحتية الاستشفائية؛
- ارتفاع نسبة الولوج للمستشفيات ب 14%؛
- تقليص عدد وفيات الأمهات من 227 حالة في الألف إلى 132 حالة في الألف؛
- التدعيم التدريجي لنظام المساعدة الطبية (RAMED)، الذي يتأسس على مبدأ "الصحة للجميع"؛
- توسيع نظام التغطية الصحية لفائدة الطلبة وأصحاب الحرف والمهن الحرة والمستقلة.

كما أن تخصيص غلاف مالي يقدر ب11 مليار درهم، يؤكد الإرادة السياسية القوية للحكومة في دعم وتطوير الخدمات الاستشفائية باعتبار الصحة حق من الحقوق الأساسية.

سوف أختم، السيد الرئيس، سوف أمر لأن الوقت يداهمنا.

لابد أن أقول كلمة بخصوص إصلاح القضاء، السيد الرئيس، باعتبار أن القضاء يشكل درعا واقيا...

السيد الرئيس:

انتهى الوقت، وإلا سنمطه للفرق التالية، دقيقتين انتهت.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

... للأمة من الانحرافات، وإذا كنا نسجل للحكومة الحالية من خلال السيد وزير العدل المحترم إرادتها القوية في تنزيل آليات إصلاح حقيقي للقضاء وفق التوجيهات الملكية السامية.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد رئيس فريق التجمع الدستوري، السي الراضي.

المستشار السيد الحو المربوح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

نلتقي مجددا في إطار هذه المحطة السنوية لمناقشة مشروع قانون المالية رقم 10.43 للسنة المالية 2011.

وفي هذا الإطار، يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الدستوري الموحد لأقول بداية أن هذا الفريق الذي يناقش لأول مرة مشروع قانون مالية منذ أن توحدت ضمنه الإرادة السياسية لحزبين وفريقيهما، عازم على إعطاء نموذج حقيقي في القطبية السياسية داخل وخارج المؤسسة التشريعية.

ولعلنا لا نحتاج للرجوع إلى السياق السياسي العام الذي يندرج فيه تحالف حزبي التجمع الوطني للأحرار والاتحاد الدستوري ونشأة فريق موحد بينهما في البرلمان، ونكتفي فقط بالقول أن البلقنة والضبابية في الإيديولوجيا نتج وينتج عنها تشتت للرؤى والبرامج، جعل الممارسة السياسية بالمغرب غير قادرة على لعب أدوارها كاملة، وكما يجب، في تأطير المجتمع والتعاطي مع قضاياه سواء من موقع الأغلبية أو المعارضة.

وعلى هذا الأساس، فإن حزبي التجمع الوطني للأحرار والاتحاد الدستوري، وإيمانا منهما بضرورة تعزيز البناء الديمقراطي والتنموي الشامل الذي يرعاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، واعتبارا للفكر المشترك والرؤى الموحدة والتوجهات المنسجمة، ملخصة في الليبرالية الاجتماعية المحررة للطاقات والمبادرات الفردية والجماعة والمنادية باعتبار العنصر البشري، بداية ومنتهى، وسيلة وغاية، في التنمية والتطور والازدهار، فإنهما يطمحان من خلال قطب سياسي ليبرالي اجتماعي، أن يقدما للمواطنين المغاربة دليلا قطعيا على انسجام وتكامل الليبرالية والشأن الاجتماعي العام من خلال ضمان ميكانيزمات وضوابط ومحددات تثبت جدلية التنمية ما بينهما.

بكل تأكيد أن القطب الليبرالي الاجتماعي في بداية الطريق، غير أنه مؤكد كذلك أن حضوره ومساهماته في المراحل المقبلة ستكون بارزة وفعالة وسترفع من سقف طموحات مواطنينا في الممارسة السياسية والديمقراطية وفي كل المستويات الكبرى الأخرى، وعلى رأسها المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

للقول في هذه النقطة بالذات، أن لنا طموحا كبيرا بالمغرب، ولنا قناعة أكيدة أن هذا البناء سيتعزز بتخليق الممارسة السياسية وإعادة الاعتبار لها وتجديد الثقة فيها، وهو ما يقتضي من كل الفاعلين السياسيين تحمل المسؤولية التاريخية وتجاوز المعيقات السيكولوجية العقيمة التي تجعل البعض لا يزال ينظر إلى السياسة ومؤسساتها نظرة مجال خاص، يراد له أن يبقى سجين طموحات شخصية في شغل مواقع ومراكز بعيدا عن كل هاجس يصب في اتجاه المصلحة الوطنية.

ونعتقد جازمين أن مدخل التخليق والتأهيل في الممارسة السياسية، يمر عبر القطبية السياسية الملتزمة التي تواجه الأفكار بالأفكار، وتقدم مع كل انتقاد بديلا، ولكل مشكلة حلا، وهذا ما يكرسه فريق التجمع الدستوري الموحد كمبدأ في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2011.

وقبل أن أتطرق إلى الخطوط العريضة التي على ضوئها سيناقش مشروع قانون المالية 2011، تفرض علينا غيرتنا الوطنية أن نتوقف قبل ذلك على التطورات الأخيرة ذات الصلة بقضية وحدتنا الترابية.

وفي هذا الإطار، فإن المغرب صاحب الحقوق التاريخية والشرعية في أقاليمه الجنوبية المسترجعة من يد المحتل الإسباني، تعامل من منطلق دولة المؤسسات الملتزمة والواعية بما لها وما عليها مع النزاع المفتعل من طرف خصوم الوحدة الترابية، وأخص بالذكر حكام الجزائر، تعامل بكثير من الحكمة والتبصر وظل محافظا بما يليق بمقامه، كبلد له مكانته التاريخية المحترمة، على نهج قوامه الحوار والتواصل والانضباط للمشروعية الدولية.

والمغرب إذ ينزه نفسه عن ممارسات، هو قادر على تبنيها، من ابتزاز سياسي ومزايدات عقيمة وتحجر في المواقف واحتراف للكذب والتزوير والتشهير، فإنه يعي يقينا أن هذه الممارسات ذاتها تشكل المنطق الوحيد الذي يسوقه خصوم الوحدة الترابية.

بل إن عجزهم عن تجاوز هذا المنطق، وأساسا في ظل شبه إجماع دولي حول المشروع الرائد الذي تقدم به المغرب، متمثلا في مقترح الحكم الذاتي كمخرج سياسي واقعي ومنصف للأطراف في قضية الصحراء المغربية، جعلهم عوض التجاوب، يختارون الإرهاب والخراب، بما يثبت أن ليس هناك من إشكال بالنسبة لهؤلاء سوى إشكال المغرب فحسب، وما يحركه في نفوسهم من عقد تاريخية ومخاوف مستقبلية.

نعم، لهم أن يتخوفوا من مغرب لن يتوانى أي من مواطنيه في الذود عن أدنى شبر من أراضيه بما يملك من قوة وإرادة وتضحية شاملة، هذا أمر ثابت ومؤكد، وعليهم أن يستحضروه كلما راودتهم أطماعهم التوسعية وعدوانيتهم.

ولكن، بالأساس، لهم أن يتخوفوا من مغرب سيواصل مسيرته المتألقة في البناء الديمقراطي والحقوقي والتنموي، مغرب بات مؤكدا أنه نموذج حضاري وحداثي، ينسجم مع سياقه العالمي ومؤهل للعب أدوار إقليمية وجهوية طلائعية.

فعلى الجزائر أن تحذو حذو المغرب لأن نموذجه سيرمي بظلاله على وضعها الداخلي بكل تأكيد، عليها أن تتواضع وترفع بما يؤهلها لاستباق أزمة داخلية، شرارتها أوضاع اقتصادية واجتماعية متأزمة وهشة، ومؤسسات مفلسة ديمقراطيا، وشعب يعاني حصار الفكر وحجرا على أبسط الحقوق المتعارف عليها دوليا. فعلى من يدعون حقوق الإنسان أن يهتموا بها في مخيمات تندوف وفي الجزائر كذلك.

نحن بكل بساطة وبكل قناعة، نؤكد أن تصفية الاستعمار في أقاليمنا الجنوبية مرحلة قد ولت بإجلاء إسبانيا منها، وأن المغرب ينظر إلى الأمام وإلى المستقبل من خلال مباشرته لأوراش مؤسساتية عميقة، في مقدمتها ورش الجهوية الموسعة، والذي لاشك أنه سيكون رافعة للتنمية الشاملة لكل جهات المغرب وعلى رأسها أقاليمنا الجنوبية. هذا بالطبع في إطار التزام وطني بالحوار الجاد والمسؤول على الصعيدين الدولي والإقليمي لأن صاحب الحق لن يجد البتة أدنى حرج في إبداء حسن النية وفي الدفاع عن قضيته المشروعة.

وأختتم بالقول في هذا المنوال، أنه وعلى الرغم من ما وقع من توظيف مغرض لأحداث العيون الأخيرة، تفاوتت تداعياته من الكذب والتزوير وتشويه الحقائق إلى تظليل جهات سياسية بخلفيات معروفة لمؤسسات محترمة كالبرلمان الأوربي، فإن المغرب بوحدته وإرادة شعبه ومشروعية قضيته قادر على تجاوز كل المؤامرات.

وعلينا أن نسجل أن هيئة الأمم المتحدة بصفتها الجهة الوحيدة المشرفة على المفاوضات بين الأطراف لم تنساق وراء المناورات البئيسة التي ساقها خصوم الوحدة الترابية، بل إنها قدمت لها أفضل جواب بتأكيدها دعم مسلسل التفاوض وحثها الأطراف على الانخراط في البحث الجاد والمثمر على حل سياسي لقضية وحدتنا الترابية.

كل هذا بالطبع لا ينفي عنا كمغاربة، وفي إطار نقاش وطني جاد، تقوده المؤسسات المخول لها ذلك، وعلى رأسها البرلمان، لا ينفي عنا المبادرة بتقييم العمل الشامل المرتبط بتدبير ملف الصحراء المغربية وبمعالجة كل خصاص أو خلل قد يسجل في هذا الإطار، وستكون لنا عودة كفريق على هذا الموضوع في إطاره الطبيعي، ولكن بعد أن تكون لجنة تقصي الحقائق التي شكلها البرلمان قد أصدرت تقريرها حول أحداث العيون، ويكفينا فخرا أن يرأسها فريق التجمع الدستوري الموحد.

السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السيدة والسادة المستشارون،

أود الآن أن أمر إلى استعراض المحاور الكبرى التي نناقش من خلالها مشروع قانون المالية لسنة 2011، والتي نبسطها كالتالي:

1- الإطار الماكرواقتصادي؛
2- البعد القطاعي؛
3- البعد الجهوي.

لا نريد أن نكون كلاسيكيين في استحضارنا للإطار الماكرواقتصادي كمدخل أساسي لمناقشة قوانين المالية عموما، تلك المناولة الكلاسيكية التي تتبنى تحليلا سكونيا، مبنيا على قراءة لحظية للفرضيات والمؤشرات دون ربطها بالتطور الديناميي المنطلق قبل إعداد مشروع قانون المالية والمستمر إلى ما بعد تنفيذه.

وفي هذا الإطار، قد لا أضيف جديدا لمعارفكم، السيدات والسادة، إن قلت أن عهد التحليل الاقتصادي والمالي المحصور في محددات وطنية وحدها قد أصبح متجاوزا، وأنه بقدرما للسيادة حدودا ستظل قائمة، بقدر ما تنفي العولمة كل اعتراف بحدود حركية السلع والخدمات ورؤوس الأموال، ولأجل ذلك فإن كل بناء لمشروع قانون المالية يمر بالضرورة بقراءة عقلانية وعلمية للسياق الدولي والإقليمي الذي يتموقع فيه المغرب.

فإن علمنا ذلك، ومن باب إعطاء كل ذي حق حقه، وبعيدا كل البعد عن منطق المناصرة بالانتماء، وجب استحضار الإكراهات العالمية المباشرة وغير المباشرة التي يأتي في سياقها مشروع قانون المالية لسنة 2011، وهي إكراهات بات يطلع عليها صاحب الاختصاص كما عامة الناس، إكراهات أزمة انطلقت بداية في مجال العقار، فانتقلت عبر المنتوجات المالية المتداولة في هذا الصدد إلى السوق المالي، وحيث أن في النظام الاقتصادي والمالي كل شيء مركب في نسق متكامل، فإن الأزمة امتدت عبر ميكانيزمات معينة إلى الاقتصاد فأحدث، ولا تزال تحدث، وقعا مباشرا على النسيج الإنتاجي، وبالتالي على الجانب الاجتماعي من خلال فقدان ملايين مناصب الشغل عبر العالم والخيار الإجباري في تقليص الإنفاق العمومي، حتى من طرف حكومات الاقتصاديات الكبرى.

كل هذا يصب في اتجاه موضوعي بالنسبة للمغرب، وهو البلد المنخرط تماما في دينامية انفتاح الاقتصاد تجاه اعتماد إجراءات استثنائية يمكن اعتبارها إجراءات أزمة، فهل فعل المغرب؟ وهل اضطرت الحكومة إلى توقيف أوراشها المفتوحة؟ هل قامت بتسريح لموظفيها؟ هل قلصت من مجهودها الاستثماري؟ هل رفعت من مستوى الضغط الجبائي؟ أم هل يا ترى أعدت لوائح لخوصصة منشآت عمومية بالعشرات؟

بالطبع لا، بل لا، لم تقم بشيء من ذلك، بل على العكس جاءتنا على غرار الأربع سنوات الماضية بمشروع قانون مالية طموح بنسبة عجز عادية وبنسبة تضخم متحكم فيه وبنسبة نمو طموحة، بل أكثر من هذا وذاك فقد حافظت على المستوى العالي للاستثمار العمومي وكرست تدخلها الاجتماعي من خلال دعمها لعدة آليات ذات الوقع المباشر على المواطن المغربي.

فهل نفهم اليوم لماذا وقع الاختيار على السيد وزير الاقتصاد والمالية بالمغرب ليتم تخصيصه بجائزة أحسن وزير للمالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لهذه السنة؟

هل نفهم أن ما يحصننا اليوم من تداعيات الأزمة ليس وليد اللحظة بل إنه نتاج عمل جبار وشامل، تمت مباشرته منذ 2007، أخرج المغرب من منطق جامد ومتجاوز متمثل في المحافظة الأورتودوكسية على نسب ومؤشرات إلى منطق إيرادي وجريء يجعل المغرب يستثمر مؤهلاته الاقتصادية ويرسي الشروط الضرورية لاستقطاب رؤوس الأموال والادخار.

كل هذا، بالطبع، يمر عبر بناء الثقة التي لا تمنح بقدر ما تنتزع، وقد استحقها المغرب بفتحه كل الأوراش التشريعية والمؤسساتية، وهل من دليل نقدمه في هذا الصدد أكبر من الإقبال الهام جدا على سندات القرض التي أصدرها المغرب بقيمة مليار أورو في سياق أزمة عالمية مالية واقتصادية سائدة؟

فالحكومة خرجت من السكون إلى الإرادية والفعالية، وهي الآن تجني ويجني معها كل المغاربة ثمار اقتصاد يتطور شيئا فشيئا بما يجعل المالية العمومية قادرة على احتضان المشاريع الطموحة الشاملة، وقادرة على استيعاب المطالب الاجتماعية الأساسية وتلبيتها تدريجيا وفق أجندة محددة للأولويات.

أود أن أختم الكلام في إطار المحور الأول من هذه المداخلة بأن أقول أن قراءة الإطار الماكرواقتصادي بشكل عام تمر أساسا عبر تساؤل أساسي: إلى أي حد تستثمر الحكومة مؤهلاتها وإمكانياتها في الحدود القصوى لخلق الثروات وتنفيذ البرامج والمشاريع الشاملة مع الحفاظ على الثقة في المغرب وعلى مصداقيته؟

هذا هو تساؤل العمق لمن يريد نقاشا براغماتيا بعيدا عن المزايدة السياسوية والقراءات الجامدة والسكونية لنسبة العجز والدين والتضخم وغيرها من المؤشرات، لا ننفي أبدا أهميتها، ولكننا ندعو إلى تأطيرها علميا بمجهود البناء المتتبع الذي تندرج فيه، وفي سياق الإطار العام الوطني والدولي الذي لا تنفصل عنه.

وأمر، السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون، لأتطرق إلى المحور الثاني من هذه المداخلة، محور البعد القطاعي الذي جاء به مشروع قانون المالية لسنة 2011.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن كل القطاعات الحكومية منخرطة في مواصلة برامجها وتدخلاتها وفق تصور منسجم مع التزامات الحكومة في إطار برنامجها المصادق عليه من طرف البرلمان، وهي تستنير بالطبع في

ذلك بالتوجيهات الملكية السامية وتواكب وتيرة الإصلاح الشامل والبناء التنموي المتكامل الذي يرعاه مولانا أعزه الله.

ولن أعيد استحضار كل مجالات التدخل والأهداف المسطرة لكل قطاع قطاع، فلقد كانت لنا فرصة الوقوف على ذلك، سواء من خلال العرض الذي قام السيد وزير الاقتصاد والمالية ببسطه إبان تقديمه لمشروع قانون المالية، وكذلك من خلال المناقشة داخل الميزانيات الفرعية.

غير أننا نريد فقط أن نبرز مستويين في هذا الصدد: المستوى الأول يخص مواصلة إستراتيجيات قطاعية مهيكلة، والمستوى الثاني يخص إجراءات جديدة جاء بها مشروع قانون المالية من باب دعم بعد القطاعات الأساسية.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن مشروع قانون المالية لسنة 2011 يدعم وبقوة مواصلة الأوراش والاستراتيجيات المهيكلة التي يعول عليها كثيرا في تطوير بنية الاقتصاد الوطني وتنمية ناتجه الداخلي الخام دون إغفال الهدف الأساسي المتمثل في خلق فرص شغل مهمة.

ويكفي أن نستحضر على سبيل المثال لا الحصر المخطط الأخضر الطموح، والذي يراهن عليه المغاربة في أن يرقى بحصة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام إلى مستوى يصل في أفق 2020 ما بين 144 مليار درهم و 174 مليار درهم وإحداث زهاء المليون والنصف من مناصب الشغل الجديدة، هذا ويجدر بالذكر أن مجموع الاستثمارات المزمع إنجازها في هذا الإطار تصل إلى حوالي 193 مليار درهم.

كما قد يكون من المهم أن نستحضر مخطط الانبثاق الصناعي الذي يطمح إلى إنجاز استثمارات مهمة تفوق 50 مليار درهم ويطمح إلى إحداث 220.000 منصب شغل في أفق 2015، ويتبنى هدف الرفع من المعاملات في الصادرات لتصل 95 مليار درهم والرفع من القيمة المضافة للقطاع ب 50 مليار درهم.

كما نود كذلك أن نستدل في إطار التدخل القطاعي في إطار ميزانية 2011 بورش الإستراتيجية الطاقية الرامية إلى دعم الإنتاج الطاقي بالمغرب وتنويع مصادره وتعزيز موقع الطاقات المتجددة مع مواصلة إنجاز هدف تعميم الولوج إلى الطاقة في كل من المجالين القروي والحضري، كل هذا بالطبع عبر مجهود مالي جبار واستثمارات هامة في نطاق التدخل المباشر للميزانية وعبر صندوق التنمية الطاقية.

كما لا تفوتنا الفرصة دون أن نعرج على مخطط "رواج"، ذلك المخطط الطموح الرامي إلى تحديث قطاع التجارة وتأهيله وهيكلته بما يجعله قادرا على دعم التنمية وخلق فرص الشغل.

كما نشير كذلك إلى قطاع السياحة الذي أصبح الآن له إستراتيجية واضحة على المدى المتوسط والطويل، وكذلك شأن الصناعة التقليدية التي أصبحت قطاعا قائم الذات بإستراتيجية ومخطط على المدى المتوسط والطويل وأصبح يلعب دورا مهما في الاقتصاد الوطني.

لن نقف بالطبع عن كل المخططات والإستراتيجيات والبرامج المفتوحة والمتواصلة والسائرة في الإنجاز وفق أجندة محددة، إلا أننا أردنا إبراز بعضها من باب التذكير، وحتى نعي أن الحكومة وفي ظل كل الإكراهات الوطنية والدولية تواصل تنفيذ برنامجها الطموح بما يؤكد الثقة في المغرب وبما يجعل طموحات التنمية في المستقبل تسير وفق تطور تصاعدي.

والآن سأخص بالذكر، ومن باب استكمال البعد القطاعي، بعض الإجراءات الجديدة في إطار مشروع قانون المالية للسنة المالية 2011، وتتبادر إلى ذهني بالطبع الإجراءات التحفيزية المواكبة لإنشاء القطب المالي للدار البيضاء، ذلك القطب الذي يعد حلقة إضافية في بناء سوق مالية عصرية وحداثية، تجعل المغرب قادرا على لعب دور قاعدة جهوية للمعاملات المالية ولاستقطاب رؤوس الأموال وجزء من الادخار العالمي، كما أنه سيكون بكل تأكيد آلية فعالة لتمويل الأنشطة الاقتصادية، وخصوصا منها تلك المنصبة على التصدير.

وقد جاء مشروع قانون المالية بإعفاءات هامة، سواء للشركات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" أو تلك الخاصة بالموارد البشرية العاملة بها، وهو ما سيوسع آفاق التشغيل والمبادرة الحرة للشباب الحامل للشهادات.

وبما أن الشيء بالشيء يذكر، فقد أرست الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2011 آليات تحفيزية لتشجيع الادخار في السكن وفي مجال تمدرس الأبناء وفي مخططات الادخار بالأسهم، مستهدفة في ذلك شرائح هامة على رأسها الشرائح المتوسطة الدخل.

كما جاء المشروع في إطار إشراك جزء من القطاع الاقتصادي غير المهيكل لتشجيع جزء آخر من القطاع المهيكل على التعامل الضريبي الشفاف، بإجراء تحفيزي طلائعي، يرمي تخفيض سعر الضريبة على الشركات إلى النصف أي بسعر 15% بالنسبة للشركات التي تحقق رقم أعمال يساوي أو يقل عن ثلاثة ملايين درهم في السنة.

هذا، بالإضافة على إجراءات جمركية وضريبية محفزة همت قطاع الصحة العمومية والمواد الأساسية وقطاع التعليم في شقه الخاص بالرفع من القدرة الإيوائية للأحياء الجامعية وغيرها من القطاعات المعنية.

كما جاء مشروع قانون المالية بإجراءات عملية تدعم الشفافية في تعامل الملزمين مع الإدارة الضريبية، ومنها تبسيط الإقرارات وغيرها من المبادرات المحمودة والضرورية لإرساء الثقة المتبادلة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

لن أطيل عليكم في هذا الباب، أود فقط أن أثير انتباهكم مرة أخرى أن مشروع قانون المالية لهذه السنة، والذي يندرج في سياق استثنائي، تطغى عليه تداعيات الأزمة، لاسيما عند شركائنا الأوربيين، اختار أن

يكون إراديا وإيجابيا من خلال تقديمه للعديد من الإجراءات التحفيزية، التي لها كلفة مالية لا يستهان بها، ولم يكن ذلك ممكنا لولا أن للمالية العمومية دعائم صلبة ترتكز إليها، وهو ما يجعلنا نحيي من ساهم في إرسائها، وخصوصا السيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم.

السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السيدة والسادة المستشارون،

أود الآن أن أتطرق للبعد الجهوي في إطار مشروع قانون المالية، وقد اختار فريق التجمع الدستوري الموحد كمدخل لهذا المحور طرح تساؤل أساسي في هذا المنوال: هل ورش الجهوية الموسعة، كمشروع وطني مصيري، يحتمل التجزيء أم على العكس من ذلك يحتاج إلى تعامل شامل من منطلق تصور كامل ومكتمل؟

نطرح هذا التساؤل ببساطة لأن هناك من يوجه الانتقاد إلى الحكومة، وإلى السيد وزير المالية أساسا، كون مشروع قانون المالية لم يعط إشارة مهيئة لمرحلة تنزيل الجهوية الموسعة، وأساسا من خلال الزيادة في الموارد المخصصة للجماعات المحلية، بما فيها الجهات.

ونحن إذ نعتبر هذا التساؤل مشروعا في ذاته، ولكننا نرى أن مشروع الجهوية الموسعة لا يحتاج إلى الإمكانيات وحدها لبلوغ أهدافه، بل إن مشروع الجهوية الموسعة لابد أن يأتي بحلول شاملة للإشكاليات الهيكلية المستعصية التي ظلت تعاني منها اللامركزية واللاتمركز والمؤسسات المنتخبة محليا وإقليميا وجهويا لمدة طويلة.

فالحكومة بكل تأكيد تواكب عمل اللجنة المكلفة بإبداء تصور حول الجهوية الموسعة، وهي تتهيأ لا محالة لإنجاح تنزيله، ولكنها لن تكون متسرعة في التعاطي معه ومع أهميته إلى درجة تقزيمه وحصره في رفع نسبة أو الزيادة في مبلغ.

وأود في هذا الباب، ونحن داخل هذا المجلس الموقر، نمارس انتدابات قطاعية ومحلية وإقليمية قبل أن تكون وطنية، لابد، أؤكد لا بد، أن نقوم بنقد ذاتي إيجابي للقول أن العديد من المؤسسات المنتخبة تتوفر لديها الإمكانيات، ولكنها تفتقد إلى التأهيل والتخليق والحكامة، وذلك راجع من جهة إلى نوعية المنتخب في ظل ما تعانيه الممارسة السياسية اليوم بالمغرب، ومن جهة أخرى إلى قصور في التأطير الشامل لعمل وتدخلات هذه المؤسسات.

وعليه، فعلينا كفاعلين سياسيين وكأحزاب سياسية بالتحديد، أن نهيئ أنفسنا لرفع تحدي الجهوية الموسعة قبل أن نطالب الحكومة بإعطاء إشارات قد لا يكون لها معنى ولا وقع يذكر في الوقت الراهن.

فبالرجوع إلى الجهود الاستثماري المهم والضخم الذي توضحه لنا الأرقام، نجده لم يعتن بالقدر الكافي الذي كنا نتمناه بالعالم القروي، ولا يستجيب لحجم الخصاص الذي يعيشه، وهذه حقيقة لابد من الإشارة إليها من باب المسؤولية التي نتحملها، مضيفين سوء التوزيع الجهوي لهذا المجهود الاستثماري المهم باعتباره غير منصف وغير عادل، وبعيدا عما كنا نصبو إليه من تنمية متوازنة لبلادنا.

كان بودنا أن يوزع هذا المجهود الاستثماري بشكل عادل على المستوى المجالي، ويراعي مستوى نمو كل الجهات، أخذا بعين الاعتبار عدد سكانها ومساحاتها والفوارق الصارخة التي توجد اليوم بين الجهات وبين الأقاليم.

وبما أن لكل شيء إذا ما تم نقصان، فنود الإشارة، السيد الرئيس، إلى عدد من المشاكل لا تزال تعيق تطور بلادنا، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- أنه على الرغم من المجهودات التي تقوم بها الحكومة في مجالات تمويل الاقتصاد وتشجيع الادخار والاستثمار، فإن الأبناك الوطنية لا تزال تشكل عائقا أمام بلوغ الأهداف المتوخاة، ونتمنى أن تباشر الحكومة إجراءات صارمة لحمل هذه الأبناك على لعب أدوارها كاملة وتنخرط كامل الانخراط في تطور البلاد؛

- مع تسجيلنا لإعادة هيكلة الإدارة الضريبية، وعلى الرغم من كل التدابير الرامية إلى إقرار الشفافية في التعامل ما بين الملزمين وهذه الإدارة، فإننا لا نزال نتطلع إلى المزيد من إجراءات بناء الثقة، كفيلة بجعل المواطنين يتصالحون مع إدارة ضريبية، كانوا لمدة طويلة لا يرون فيها الشريك بقدر ما يرون فيها سيفا مسلطا على رقابهم، وكيفما كان الحال فإننا نرى في اعتماد ميثاق الخاضعين للضريبة إشارة قوية، مطمئنة، تسير في هذا الاتجاه؛

- بالنسبة لمناخ الاستثمار والنشاط الاقتصادي بصفة عامة، فإننا نود، وبعد استحضار كل ما تم إنجازه وما تم بذله من مجهودات في هذا الإطار، إثارة بعض المعيقات التي يجب معالجتها، ونخص بالذكر: إصلاح القضاء في شموليته وبالتحديد القضاء التجاري الذي يبقى كيفما كان الحال حديث النشأة، إلا أنه تسربت إليه بعض الأمراض المزمنة التي يعرفها القضاء المدني، ويعاني كذلك من إشكالية النقص في تخصص القضاة في المادة التجارية؛

- وفي نفس السياق، وفي مستوى آخر، هناك الإشكال المرتبط بتعبئة العقار المخصص للاستثمار، والذي لا يزال يعاني من تعدد الأنظمة العقارية وتعقدها، وخير مثال نستدل به في هذا الصدد: إشكال أراضي الجموع الذي لا نزال ننتظر من الحكومة أن تباشر معالجته، وأن تلقى الحلول المناسبة لتحرير وعاء عقاري هام جدا.

وأود كذلك أن أثير إشكاليات مرتبطة بالمراكز الجهوية للاستثمار، والتي كان من المفروض بناء على الرسالة الملكية ل 2002 أن تكون أداة تسهيل، أصبح العديد منها الآن حلقة إضافية في سلسلة القرار، منصبة نفسها كمؤسسات تقريرية.

وختاما، السيد الرئيس، السادة الوزراء، السيدة والسادة المستشارون المحترمون، المغرب يتقدم ويتطور، وهناك معيقات ومشاكل يجب معالجتها من طرف الجميع، كل من موقعه، الحكومة، البرلمان، وكل المؤسسات الأخرى، وهناك مشاكل مجتمعية يجب أن تتضافر جهود الجميع لمعالجتها.

السيد الرئيس،

نحن بالطبع نصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

وفقنا الله لما فيه خير بلادنا وراء صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا للمستشار الحو المربوح عن فريق التجمع الدستوري الموحد.

تم الاتفاق اليوم في ندوة الرؤساء على أن نعطي الكلمة فقط للفرق الجاهزة للتدخل ونرجئ باقي الفرق إلى الغد، وانطلاقا من طلب السيد رئيس الفريق الحركي والسيد رئيس فريق التحالف الاشتراكي فإننا نرجئ هذه التدخلات إلى الغد، إن شاء الله، على الساعة التاسعة والنصف.

رفعت الجلسة.